



الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)
ثم : السيدة فريشيت (كندا)، نائبة الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية العامة أولاً الى خطاب رئيس جمهورية رواندا.

اصطحب اللواء جوفينال هابياريمانا، رئيس جمهورية رواندا، الى قاعة الجمعية العامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني، بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أرحب بفخامة اللواء جوفينال هابياريمانا، رئيس جمهورية رواندا، من الأمم المتحدة وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة (A/48/414/Add.5)

الرئيس هابياريمانا (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يخالجنني شعور غامر بالفخر والغبطة الحقيقية، في نفس الوقت الذي أشعر فيه بالانفعال العميق وأنا أتكلم الآن، نيابة عن بلدي رواندا، أمام هذه الجمعية العامة الموقرة للأمم المتحدة، التي تنظر كل عام في مصير عالمانا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/48/414/Add.5. يبلغني الأمين العام، في رسالة تضمنتها هذه الوثيقة، أنه منذ إصدار رسائله المؤرخة ٢١ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٩ أيلول/سبتمبر و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، قامت غامبيا بتسديد المستحقات اللازمة لتخفيض المتأخرات عليها الى ما يقل عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

أود، قبل كل شيء، أن أضم صوتي الى أصوات المتكلمين الموقرين الذين تكلموا قبلي هنا، لكي أتقدم اليكم، سيدي، بالنيابة عن الوفد الذي أترأسه، بأحر تهانئنا على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين. نحن على ثقة من أن خصالكم الشخصية وخبرتكم الطويلة في

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

Distr. GENERAL

A/48/PV.19

29 October 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. مع مراعاة إخطالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بشدة من الكوارث بكل أنواعها. ومن المؤكد أن الوسائل محدودة. ولكن، أليست هذه المنظمة الأمل الأخير للبشرية؟

والنجاح يغذي ذلك الأمل. ولهذا فإننا نرحب بحماس بانتهاء الحرب الأهلية في كمبوديا وبإعادة إنشاء مؤسسات الدولة في ذلك البلد.

وترحب رواندا بالتقدم المحرز صوب حسم الصراع في موزامبيق، وهي تتابع عن كثب بصفة خاصة التطورات السياسية الحاصلة في جنوب افريقيا. وبينما لم يتم القضاء بالكامل على نظام الفصل العنصري في ذلك البلد، فإن التطورات الأخيرة تبشر بالتقدم الإيجابي والسريع.

كما أن رواندا ممتنة أيما إمتنان للمسار الإيجابي جدا الذي تسير فيه المفاوضات الخاصة بالسلم في الشرق الأوسط، التي اجتازت مرحلة بالغة الأهمية بفضل الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتوقيع، في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، على اتفاق بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا، ونأمل أن يؤدي هذا الاتفاق التاريخي الذي أرسى أسس المصالحة بين الاسرائيليين والفلسطينيين الى تمهيد السبيل أمام الحل الدائم لجميع القضايا المتصلة بمشكلة الشرق الأوسط وأن يفضي في نهاية المطاف الى إقرار السلم والهدوء في ذلك الجزء من العالم.

وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو المجتمع الدولي الى مضاعفة جهوده لكفالة إحراز نتائج إيجابية للمحاولات المبذولة حاليا لحسم الصراعات القائمة في البوسنة والهرسك وليبيريا وأنغولا والصومال وجميع البلدان الأخرى التي تسحق شعوبها وتعاني من التقسيم وتنزلق في البؤس نتيجة للأناذية والأطماع الفردية أو القبلية، أو التي يهدد سيادتها الطمع المفرط لدول أخرى.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية من المحزن أن نلاحظ أن ثلاثة أرباع البشرية حتى الوقت الحاضر تعيش على هامش التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي لا تزال الاختلالات الهيكلية العديدة الكامنة فيه تعرقل الجهود التي تبذلها بلدان الجنوب لتحقيق التنمية الذاتية والتعاون الدولي. وفي الواقع أنه على الرغم من الجهود المتضافرة للاندماج، وبالرغم من التكييفات الداخلية التي لا يزال يجري القيام بها بتضحيات ضخمة، وبالرغم من عبارات حسن النية من أجل الشراكة الدولية، لاتزال الديون الأجنبية تتزايد،

المسائل الدولية ستساعدكم على الاضطلاع بهذه المسؤولية الجسيمة. وخصالكم الشخصية وخبراتكم هي أفضل ضمان لنجاح أعمال الدورة الحالية. ونود أيضا أن نهنيء جميع أعضاء المكتب الآخرين، ونحن واثقون من أنهم لن يدخروا وسعا في مساعدتكم على الاضطلاع بنجاح بالمهمة الصعبة الموكولة اليكم. ولن يألوا وفد جمهورية رواندا جهدا في المشاركة النشطة الفعالة لكي يكفل الإتمام الناجح لمناقشة البنود المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة.

ونود، الى جانب ذلك، أن نشيد بجدارة بسلفكم السيد ستويان غانيف الذي استلهم دائما نفس الحرص على الفعالية في تحقيق السلم والعدالة والأمن الدولي. وهو أهل لامتنانا العميق على قيادته الحكيمة المقتدرة لأعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

ونود أيضا أن نعتنم هذه الفرصة السعيدة لكي نرحب بحرارة بوجود دول أعضاء جديدة هنا يعتبر قبولها في المنظمة مرحلة هامة صوب إضفاء الصبغة العالمية على المنظمة.

تبدأ الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الثامنة والأربعين في وقت يقدم لنا فيه العالم صورة قائمة. ومع أنه توجد هنا وهناك بضعة مواقع مبعثرة تنسم بالسلم والرخاء، فإنها مواقع قليلة حقا. والى جانب ذلك، توجد صراعات مسلحة وتوترات سياسية توشك أن تنفجر فتتحول الى أزمات مكشوفة ودمار اقتصادي واجتماعي في مناطق مختلفة من العالم. وفي كثير من البلدان نواجه الفقر، ونجد أن الاضطرابات تثار بحثا عن مجتمعات أكثر توازنا. وهناك كرب في كل مكان إزاء التحديات العديدة التي تواجه ضمير الانسان وتؤدي الى الخوف من المستقبل.

ومن محاسن الصدف أن حسن النية يبدى ويعبأ على مستوى الدول، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الاقليمية والدولية - وفي مقدمتها الأمم المتحدة - بغية إيقاظ الضمير العالمي، وإخماد الاشتعال، ومصاحبة التغيرات السياسية، وتخفيف وطأة البؤس، وإعادة الأمل وبهجة الحياة الى من يبدو أن الآفق أصبح قاتما ومغلقا أمامهم.

هذا هو الوقت الحسن والمكان الصحيح لأن نشيد بإخلاص بالمنظمة العالمية وبالسيد بطرس بطرس غالي، أمينها العام الذي لا يكل، لكل الأعمال التي تنفذ ويضطلع بها بمهارة بهدف استعادة السلم في مناطق وبلدان دمرتها الحروب، ومنع اندلاع صراعات أخرى، ومساعدة الشعوب المعوزة أو الشعوب التي تعاني

من طرفي الصراع. ولقد سادت الحكمة على الأطماع، وأفسحت الكراهية المجال أمام حاجة الأمة الى البقاء. ولكن إرادة الطرفين في ضم جهودهما حظيت بتأييد قوي من البلدان المجاورة لرواندا، وهي البلدان التي اختار الطرفان من بينها بالاتفاق المتبادل جمهورية زائير بوصفها وسيطة وجمهورية تنزانيا المتحدة بوصفها ميسرة.

لقد استفاد الطرفان المتحاربان أيضا من المساعدة الماهرة التي قدمها رئيس السنغال عبدو ضيوف، الذي كان في ذلك الحين رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية، وبعض البلدان الصديقة - فرنسا وبلجيكا وجمهورية المانيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية. وبالإضافة الى ذلك، فقد تلقيا أشد المساعدات قيمة من منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة. وجميع هذه البلدان والمنظمات الدولية قد أرسلت ممثليها الى أروشا بتنزانيا، للمشاركة في مفاوضات السلام التي كانت قد بدأت في زائير عقب شن الأعمال العدائية، واستمرت في تنزانيا مدة عام، بمشاركة، وتوجت باتفاق السلام.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مجددا لجميع هذه البلدان والمنظمات عن خالص امتنان رواندا حكومة وشعبا على إسهامها القيم جدا في النتيجة الإيجابية للمفاوضات التي أرهقت جميع المشاركين فيها والتي كانت في العديد من المناسبات على وشك التداعي لولا إصرار وعزيمة الطرفين وحكمة جميع الأصدقاء الحاضرين ومشورتهم الثابتة.

إن هذه الحرب العابثة التي أحاقت برواندا قد خدمت الآن بفضل اتفاق السلام المبرم في أروشا في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣. لقد كانت دموية ومدمرة. وإننا نشعر بالحزن على فقدان عشرات الآلاف من الضحايا. لقد أدت الحرب الى تدمير كبير في الهياكل الأساسية والمعدات والأنظمة الاجتماعية - الاقتصادية والإدارية، وتركت ما يزيد عن ٩٠٠ الف من الأشخاص المشردين الذين ضاعت ممتلكاتهم في مهب الرياح في حالة الفقر المدقع.

لقد خلفت لنا تلك الحرب يتامى ومقعدين من جميع الأعمار وخلفت أرامل وشيوخا لا معين لهم ومئات الآلاف من المنكوبين اقتصاديا. وفي المناطق المتضررة بالحرب لا شئ هناك سوى البؤس والخراب. وتعرض التعليم للخطر الشديد. ومما لا شك فيه أن الآثار النفسية التي لحقت بمجموعات السن الأكثر ضعفا لا تحصى.

وهذه الحرب دمرت التوازن الهش للإمدادات

ولا تزال الهوة القائمة بين اقتصادات الشمال واقتصادات الجنوب تتسع.

إن وفد رواندا على اقتناع بأنه إذا أردنا تحسين نصيب البشرية فيجب على المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير التي يمكن أن تشجع على بزوغ نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر توازنا وإنصافا. وفي هذا الشأن، لا يمكن إلا للإرادة السياسية المشتركة من جانب جميع أعضاء هذه المنظمة أن تساعد على تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العالمي وتمهيد السبيل أمام شراكة جديدة يعني التكافل فيها، أولا وقبل كل شيء، مصيرا مشتركا للبشرية، يكون فيه التعاون الدولي مرادفا على نحو أكبر للنجاح الذي يفيد جميع الشركاء، عهد الأخوة ووعد التضامن الحقيقي.

ما برحت رواندا تعتقد أننا إذا ما أردنا أن يكون التعاون الدولي أشد فعالية فيجب أن يستند الى قدر أكبر من العمل المكثف والواضح والمتواصل والموجز الذي نتفق عليه مع شركائنا ونضطلع به ضمن ما يجب أن يعتبر في يوم ما عقدا حقيقيا للتضامن. ولقد كانت رواندا تعتقد دوما أن التعاون الحسن التخطيط يتضمن مفهوم الإدارة المشتركة، والمسؤولية المشتركة. وهذا يعني تشاطر المسؤولية والحوار المتواصل ووضوح الالتزامات وقبول حق جميع الأطراف في أن ترتكب الأخطاء، بحيث يمكن للتعاون، بقدر أكبر مما كان عليه في الماضي، أن يفي بمتطلبات المستقبل. ولكفالة التعاون الحقيقي الأكثر، يجب على المجتمع الدولي أن يتلمس حولا فعالة لجميع هذه التحديات التي تؤدي بنا الى الوقوع في الدين المؤسسي الساق.

وبالإضافة الى ذلك، لا يمكن توسيع نطاق التعاون الدولي وزيادة أثره إلا عن طريق الإدماج الحقيقي للعمل وللبرامج في سياق استراتيجية وطنية وبالرؤية الشاملة للتنمية الذاتية الأصلية. ورواندا تولي على الدوام أهمية خاصة للتعاون الدولي، الذي تدين له بالكثير من تقدمها وتنميتها وإنجازاتها.

وفيما يتصل بالحالة السياسية في رواندا إن بلادي، كما يعرف الأعضاء، تنهض الآن من حرب عبثية لا معنى لها، فُرِضت عليها قبل ثلاثة أعوام، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. واسمحوا لي، قبل أن أوجز الحالة التي وصل اليها سكان رواندا واقتصاد البلد بسبب هذه الحرب، أن أؤكد من جديد على دور المجتمع الدولي في حسم الأزمات والصراعات، لأن انتهاء الحرب في بلدي جاء نتيجة معجزة التضامن الدولي.

ما من شك في أن هذا قد اقتضى حسن النية

إن برنامج التكيف الهيكلي لرواندا دعمه دعما تقنيا وماليا كبيرا جميع المانحين، برئاسة مؤسسات برتون وودز. وللأسف، فإن البدء بهذا البرنامج، الذي كان واضحا أن بإمكان الحكومة تنفيذه دون انعطافات مفاجئة متعددة جدا، قد تطابق مع الهجوم الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

ومن على هذه المنصة أود أن أتقدم بالشكر الحار للمجتمع الدولي على الدعم الذي قدمه الى رواندا عن طريق المساعدة في ميزان المدفوعات وإقامة المشروعات على حد سواء. ونحن نشعر بامتنان أكبر للأولوية التي منحها المجتمع الدولي للمساعدة المقدمة الى مشردي الحرب، استجابة للنداء الموحد الذي وجهته إدارة الشؤون الانسانية في الأمم المتحدة، وهي الادارة التي لا يقدر تفانيها.

وإثر إندلاع الحرب والتدهور الجديد في معدلات التبادل التجاري مما أضر باقتصاد رواندا، بات العمود الفقري لبرنامجنا الخاص بالتكيف الهيكلي مهددا. وأنا أتكلم هنا عن إضفاء الطابع الليبرالي على التجارة الخارجية والداخلية الذي يتطلب وجود وضع مريح لاحتياطي العملات.

إن حكومة رواندا قد استقر رأيها بشأن الملامح الرئيسية لسياساتها الاقتصادية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لمرحلة ما بعد الحرب من ١٩٩٣ الى ١٩٩٦، وهي عناصر تقدمنا بها الى المجتمع الدولي، إن هذه السياسة تترجم التزام الحكومة ببذل قصارها لإضفاء الاستقرار على الأرصد المالية الكبيرة ولبدء عملية الانعاش الاقتصادي على أساس الاستراتيجية الأساسية لبرنامج التكيف الهيكلي، التي تعطي دورا رئيسيا لقوى السوق. وباختصار، إن النتائج الايجابية للتدابير التي طبقت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ يجب الاستفادة منها، ويجب توخي تدابير جديدة يتطلبها تدهور الآفاق الاقتصادية القصيرة والطويلة الأمد المرتبطة بالحرب.

لذلك، ووفقا لمضامين اتفاق السلم، تتمثل أولويات الحكومة الانتقالية الموسعة في بذل جهود الانتعاش الاقتصادي والعمل على وضع أربعة برامج للتنمية الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب على وجه التحديد وهما: المساعدة الطارئة لمشردي الحرب لمساعدتهم على العودة الى ممتلكاتهم، المساعدة في عملية إعادة دمج اللاجئين الروانديين، والمساعدة في إعادة البناء والمساعدة في عملية إعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي للعسكريين المسرحين.

ولإعادة توظيف اللاجئين الروانديين بموجب

الغذائية للبلد وفاقمت من المجاعة التي أصابت البلاد بأسرها، لأنها اندلعت في أكثر مناطق البلد خصوبة، التي لم تصلح مدة سنوات ثلاث حتى الآن. إن ممثلي الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية الذين زاروا مخيمات المشردين لا يمكنهم نسيان المنظر الكثيب للملاجئ المؤقتة حيث يقبع مئات الآلاف من البشر بعضهم فوق بعض في ظروف غير صحية نباتا، ويواصلون حياتهم التي تكاد لا تطاق. وليس بوسع هؤلاء الممثلين نسيان الصفوف الطويلة من الجائعين على قارعة الطريق طلبا للمساعدة المرسلة إليهم من جانب المجتمع الدولي، الذي استطاع بصعوبة إيصالها إليهم كي يظلوا على قيد الحياة.

وماذا بإمكاننا أن نقول عن الاقتصاد عموما؟ فهذا الاقتصاد الذي أصيب فعلا بالاهتزاز العنيف هو اليوم في وضع أسوأ أيضا، وذلك عقب النفقات الهائلة التي نجمت عن الحرب والتدمير الذي أحدثته. لذلك، بعد التوقيع على اتفاق أروشا للسلم حان الوقت لمباشرة العمل الضخم والطويل المدى المتمثل بعملية التعمير الوطنية في ظل السلم والهدوء اللذين استعيدا حديثا، دون أن ننسى الهدف الآخر، الذي لا يقل أهمية، وهو تحقيق المصالحة الوطنية والاستمرار في تعزيز عملية التحول الديمقراطي في إدارة البلاد. وبوسعنا أن نرحب فعلا بإنشاء نظام متعدد الأحزاب بموجب المراجعة الدستورية في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، التي بفضلها جرت الموافقة على ١٧ حزبا سياسيا. وخمسة من هذه الأحزاب تعمل الآن على تشكيل حكومة انتقالية سيجري توسيع نطاقها قريبا تشمل الجبهة الوطنية الراوندية لفترة انتقالية جديدة تفضي الى إجراء انتخابات تعددية وحررة وديمقراطية.

وعلى المستوى الاقتصادي، ما فتئت رواندا تعاني من أزمة منذ الثمانينات، هذه الأزمة التي تركت آثارا سلبية على إقرار الموازنة وقد تفاقم ليس فقط بسبب الحرب ولكن أيضا بسبب الطابع الذي لا يمكن التنبؤ به للصدمات الخارجية، لا سيما انهيار السعر الدولي للبن، وهو على رأس قائمة صادراتنا.

وبما أنه لم يعد بالإمكان التحكم بتعاظم النفقات العامة والاختلال الأساسي في الميزان التجاري، بالإضافة الى جهاز انتاجي ذي هيكل هش جدا، نفذ بلدي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ برنامجا للانعاش يتمتع بالأولويات التالية: إعادة إطلاق عجلة الاقتصاد، وتحقيق التوازن المالي الداخلي والخارجي، وتعزيز الادخار الوطني، وتشجيع أنشطة القطاع الخاص وتحسين إدارة القطاع العام.

القضاة والمسؤولين في مكتب المدعي العام وموظفي وزارة العدل.

وفي اتفاق السلم، إن حكومة رواندا أكدت من جديد أيضا عزمها على التوصل الى تسوية نهائية لمشكلة اللاجئين، وهو هدف ألزمت نفسها به في إعلان دار السلام المؤرخ في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ في اجتماع القمة الإقليمي الذي قام ببحث مشكلة اللاجئين الروانديين.

إن المهمة ستكون صعبة على الحكومة الانتقالية العريضة القاعدة المتوخاة في الاتفاق في إطار بروتوكولات الاتفاق بشأن المشاركة في السلطة بين الأحزاب السياسية في البلاد والجبهة الوطنية الرواندية. وستقام تلك الحكومة في غضون الأيام القليلة القادمة، فور تلبية الشروط المطلوبة. وستكون المهمة صعبة أيضا على شعب رواندا في مجموعته، الذي سيكون المحقق النهائي من التقدم والرفاه المأمول فيهما والمستفيد النهائي منهما.

ومع ذلك، على الرغم من إرادة وتصميم شعب رواندا وحكومته، يجب أن نقر بنقص الموارد المحلية المتاحة إطلاقا، بالنظر الى العمل الهائل المطلوب إنجازه. لذلك نتطلع الى المجتمع الدولي لدعمنا وتكملة جهودنا الذاتية.

والإسهام الأول الذي نتوقعه من المجتمع الدولي هو وزع القوة المحايدة الدولية بأسرع مايمكن، على النحو المنصوص عليه في اتفاق أروشا. ونيابة عن شعب رواندا، أود أن أعرب للأمم المتحدة في مجموعها، ولأعضاء مجلس الأمن بصفة خاصة، عن امتناننا للقرار التاريخي الذي اتخذته المنظمة بالأمس باتخاذها القرار الذي ينشئ بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا الذي طالما انتظرناه من أجل تنفيذ اتفاق أروشا للسلم.

إن الاتفاق ينيط بتلك القوة مهمة تسهيل تنفيذ اتفاق السلم، وعلى وجه التحديد بالإشراف على تنفيذ البروتوكول الخاص بدمج القوات المسلحة للطرفين وتوفير مختلف أشكال المساعدة للسلطات والهيئات المختصة. كما ينيط الاتفاق بعثة الأمم المتحدة مهام أمنية، بما في ذلك، في جملة أمور، رصد الحالة الأمنية العامة في البلاد والتحري والإبلاغ عن الأنشطة التي تقوم بها السلطات والهيئات المختصة في حفظ النظام العام؛ والمساعدة في ضمان أمن السكان المدنيين؛ والمساعدة في عمليات نزع الألغام؛ والمساعدة في تحديد أماكن وجود مخزونات الأسلحة وتحييد

إعلان دار السلام الصادر في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١، سينظم اجتماعا للمانحين بناء على مبادرة الحكومة ومنظمة الوحدة الإفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي الحرب رأينا التدمير بجميع أشكاله، لا سيما تضرر و/أو تدمير بضعة آلاف من الهكتارات من الغابات مما سيؤدي الى تفاقم النقص في الأخشاب. وبنهاية الحرب سيتعين على البلد إنفاق الأموال في سبيل تسريح ما يربو على ٣١ ٠٠٠ من العسكريين. وسيتعين علينا أيضا أن ندربهم وأن نجد لهم في أنحاء البلاد أعمالا توفيههم أجورهم مما يسهل عملية إعادة دمجهم الاجتماعي والاقتصادي.

وفي إطار إعداد برامج إعادة التعمير وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعسكريين المسرحين، فقد تقدمت شخصيا بالتماس الى الأمين العام للأمم المتحدة، في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وحاليا تدعم بعثة فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حكومة رواندا في إعداد الوثيقة التي ستقدم الى المانحين في اجتماع الطاولة المستديرة للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

وتحاول رواندا إدارة مواردها الضئيلة في سياق بالغ الصعوبة. إلا أنها مازالت ملتزمة باستراتيجية التنمية الاقتصادية الواردة في برنامج التكيف الهيكلي الذي استهلته في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، بعملية إضفاء الطابع الليبرالي على الاقتصاد كقاعدة له، وهذه العملية بدأت فعلا وتتيح للقطاع الخاص الاضطلاع بدور أكبر في عملية اتخاذ القرار.

إن حكومة رواندا، بتوقيعها على اتفاق السلم، ألزمت نفسها بثبات، بتعزيز أساس دولة القانون التي تكفل فيها الحريات العامة، مع الحقوق السياسية والعدالة والمساواة. وفي ذلك الاتفاق اتفق الطرفان على إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الانسان يناط بها تناول انتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها أي شخص على إقليم رواندا، وبصفة خاصة، التي ترتكبها هيئات الدولة أو الاشخاص العاملون في منظمات الدولة أو أية منظمات أخرى. وفي الوقت ذاته، ستعمل الحكومة على تحسين أداء النظامين القانوني والعقابي، وبصفة خاصة عن طريق تحريم الاعتقالات التعسفية وغير القانونية والمعاملة الوحشية للمحتجزين وعن طريق المعاقبة الصارمة لمرتكبي هذه الأعمال.

ولما كانت الوسائل البشرية والمادية والمالية لبلدنا محدودة جدا، فسيصدر نداء من أجل المعونة الأجنبية المالية والتكنولوجية، وخاصة في مجال تدريب

الدوليين. وقد صادق على ترشيحها مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الأخير المعقود في القاهرة في نهاية حزيران/يونيه من هذا العام. وبوصفي رئيس الدولة، أطلب الى الجمعية أن تضع ثقتها في بلدي، رواندا، الذي لم يسبق له أن شغل مقعدا في مجلس الأمن. ورواندا بوصفها دولة حريصة على النهوض بمسؤولياتها، بما في ذلك مسؤوليتها على المستوى الدولي، تؤمن بأن بمقدورها، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن تسهم إسهاما متواضعا في صيانة السلم في العالم وفي استعادة السلم في المناطق والبلدان المضطربة.

ورواندا، إذ تخرج الآن من حرب أجهدها أشد الإجهاد، تدرك تمام الإدراك ثمن السلم الذي استعادته الآن بفضل جهود المجتمع الدولي بصفة خاصة.

هذان هما السببان اللذان دفعا رواندا الى ترشيح نفسها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن: مساعدة البلدان المتحاربة الأخرى على العودة الى السلم ولكن أيضا العمل، مع سائر أعضاء المجلس، على تعزيز السلم داخل حدودها. وتأمل رواندا أن تحصل على ثقتكم.

إن بلدي، رواندا، وهو بلد عريق خضع لوصاية الأمم المتحدة خلال الفترة التي سبقت نيله للاستقلال الوطني، وخرج توا من كرب الحرب ويتوق الآن الى إعادة البناء، معتمدا على دروس الماضي، لديه كل سبب لأن يشعر بأنه قد بلغ مرحلة النضج، وهو يؤكد لكم على تصميمه الثابت على العمل من أجل شيوع السلم في العالم والتفاهم بين الدول. ونيابة عن بلدي، أكرر الإعراب للأمم المتحدة، منظمنا، عن أطيح تمنياتنا بالنجاح والازدهار من أجل سعادة البشرية جمعاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب اللواء جوفينال هابياريمانا رئيس جمهورية رواندا من قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الأمير محمد بلقية (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أدلى ببياني، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تعاطف بلادي العميق مع الهند، حكومة وشعبا، وهي تنعي آلاف الأرواح التي فقدت

العصابات المسلحة في جميع أنحاء البلاد، ورصد احترام الجانبين كليهما لوقف إطلاق النار الشامل ووقف الأعمال القتالية، كما جاء في اتفاق السلم.

وأخيرا، ينيط اتفاق أروشا للسلم بالقوة الدولية المحايدة مهام الإشراف على عملية تدريب القوات المسلحة الوطنية، وأشار هنا فقط الى الإشراف على فك الاشتباك بين القوات والإشراف على تسريح جميع القوات العسكرية وقوات الدرك والإشتراك في برنامج تدريب أعضاء الجيش الوطني الجديد وقوات الدرك الوطنية الجديدة.

هذه مجرد إشارة على مدى ضرورة وإلحاح إنشاء القوة الدولية المحايدة من أجل السماح بإنشاء حكومة انتقالية عريضة القاعدة وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين شردتهم الحرب وإعادة توطين اللاجئين وبصفة عامة إعادة التعمير الوطني في ظروف يتوفر فيها الحد الأقصى من الأمن.

وهناك إسهام آخر بالغ الحيوية نتوقعه من المجتمع الدولي، وبوجه أخص من منظومة الأمم المتحدة، وعلى الصعيد الثنائي من البلدان الصديقة وشتى المنظومات غير الحكومية، وهو تمويل البرامج ذات الأولوية التي أشرت اليها قبل بضع دقائق.

إن رواندا تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى الى الرعاية والاهتمام وحسن النية من المجتمع الدولي. وهي تعول على سخاء المجتمع الدولي لكي تعيد تأسيس نفسها وتشفى من أهوال الحرب. ونرجو أن يتحقق هذا الأمل قريبا.

وبدعم المجتمع الدولي، يأمل شعب رواندا أن يمر في هدوء بالفترة الانتقالية التي، على الرغم من المبادئ التوجيهية الواردة في اتفاق السلم، قد يتضح أنها شاقة. بيد أن شعب رواندا يعول على الوطنية والإحساس بالمسؤولية اللذين ينبغي أن تبديهما السلطات السياسية وقادة الأحزاب في الحكومة والجمعية الانتقالية من أجل تدعيم المكاسب الديمقراطية وإرساء دعائم السلم والوفاق الوطني بشكل نهائي. وبمجرد طرد شياطين الإنقسام، سيبنى شعب رواندا بكل تأكيد دولة جديدة وسينعم مرة أخرى بالتقدم المطرد.

في هذه الدورة للجمعية العامة ستجرى انتخابات لعدد من مقاعد مجلس الأمن. ورواندا رشحت نفسها رسميا لأن تصبح أحد الأعضاء غير الدائمين في تلك الهيئة المناط بها المسؤولية عن السلم والأمن

في الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم. وفي كل حالة، أمل أن تتعزز هذه المنجزات بواسطة السلطات الوطنية والإقليمية.

في كمبوديا، نتمنى للحكومة الجديدة كل نجاح وهي تقوم بمهمة تحقيق استقرار دائم في بلدنا. وإننا، شأننا شأن جميع البلدان في منطقتنا، نتطلع إلى رؤية الشعب الكمبودي يتمتع بالسلم والازدهار مرة أخرى.

وفي جنوب افريقيا، اعتقد أن الظروف سائدة الآن للزعماء الوطنيين للتشجيع على ضبط النفس وتحقيق توافق الآراء.

وبلدان منطقة الخليج أيضا في موقف يتيح لها العمل نحو التوصل إلى حلول سلمية لمجالات الصعوبة المتبقية.

وفي الشرق الأوسط ينبغي للتطورات الأخيرة أن تبدأ عملية تعيد جميع الحقوق الفلسطينية المشروعة، وينبغي أن تؤدي إلى تسوية شاملة في المنطقة.

فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي، وضعت أهداف واضحة. وما نأمل أن نراه الآن هو تقدم واضح بنفس القدر في تعزيز الروابط بين الشمال والجنوب وفي تهيئة الظروف التي تعزز التعاون والنمو القابل للاستدامة. ولكي يتحقق هذا، نحتاج إلى تحسين الآليات القائمة لمنع الخلافات الاقتصادية من أن تتحول إلى صراع مكشوف. إن على كل دولة مسؤولية تعزيز ترتيبات تجارية منصفة في جميع أنحاء العالم.

إن الوضع الإجمالي اليوم يطرح تحديات كثيرة. وأرى أننا يمكننا أن نواصل تحويلها إلى تطورات إيجابية إذا ما راعينا الظروف التي تبدو فيها الأمم المتحدة محققة أكبر نجاحاتها. وهذه تحدث عندما يعترف بالمسؤوليات الخاصة التي تتحملها الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإقليمية ويتفق عليها قبل أن يطلب من الهيئة العالمية أن تتصرف.

وعندما تكون تلك المسؤوليات متعارضة مع بعضها، فإنها تعوق فاعلية عمليات الأمم المتحدة، وهذا يبدو بوضوح في الصومال وفي البوسنة. ففي هذين البلدين، عملت الأمم المتحدة بداءة على ضمان المساعدة الإنسانية الآمنة والفعالة. وتحققت نجاحات ملحوظة في هاتين العمليتين، وإنني أشكر الذين قاموا بإنجازهما على عملهم الإنساني.

خلال الزلزال الذي وقع الأسبوع الماضي.

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم؛ وأشكر الرئيس السابق على إسهامه في عمل الأمم المتحدة؛ وأرحب بجميع الأعضاء الجدد في منظماتنا.

في العام الماضي، علقت آمال كثيرة على الأمم المتحدة. ولقد كانت أولويتها هي ضمان ألا يسفر التغيير السياسي والاقتصادي الكبير عن صراع عالمي. وعني هذا أحيانا تنسيق الجهود الدولية. وفي مناسبات أخرى، كان على الأمم المتحدة أن تتولى زمام القيادة في هذه العمليات. وفي الوقت نفسه، واصلت مواجهتها للتحديات التي تمثلها مشاكل عصرنا الاجتماعية والإنسانية والبيئية الكثيرة البعيدة الأثر. وثبت أن هذه المشاكل أصعب من أن تحتوى داخل الحدود الوطنية أو حتى الإقليمية.

لقد كان يضطلع بمسؤوليات الأمم المتحدة في كثير من الأحيان في ظل ظروف غير مواتية. ولذلك فإن من دواعي سروري أن أميننا العام والبلدان الممثلة في الأمم المتحدة استجابوا دائما بشكل إيجابي للأوضاع التي توجب عليهم مواجهتها. أرجو أن يواصلوا القيام بذلك، حتى بعد الأحداث المؤسفة، مثل تلك التي وقعت في الصومال في الأسبوع الماضي.

أقول هذا لأن العام الماضي شهد الكثير من المنجزات القيمة. ولقد بين نجاح سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ما يمكن القيام به عن طريق الجهود الإقليمية المسؤولة والعمل الصبور المتعدد الأطراف. وفي جنوب افريقيا، أسفرت الجهود الوطنية والإقليمية والدولية تأييدا لقرارات الأمم المتحدة عن أمل جديد. وفي الشرق الأوسط، كانت الأمم المتحدة مؤثرا إيجابيا في خفض التوتر بعد حرب الخليج.

إننا نرحب أيضا بالاتفاق الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. هذه هي الخطوة الأولى نحو تسوية سلمية لقضية فلسطين.

وطرحت أيضا مبادرات عديدة ترمي إلى تحسين الاقتصاد العالمي وتطوير ترتيبات التجارة في المناطق على نحو أفضل. وفي الوقت نفسه، واصلت الأمم المتحدة تقديم مساعدة أساسية إلى شعوب البلدان النامية. واحتفظت أيضا بعملياتها لحفظ السلام في عدد من المناطق التي توجد بها مشاكل. ونظمت الأمم المتحدة أيضا مؤتمرات دولية هامة تمكنت فيها الأمم المتحدة من تبادل وجهات النظر بشأن العديد من الأمور ذات الاهتمام الدولي. وهذا يمثل إسهاما ملحوظا

السياسي اللامع والدور البارز الذي يلعبه بلدكم على المسرح الدولي - عن طريقي التهاني الحارة لبلدي وشعبنا وقادته. ولا يساورنا أي شك في إلمامكم بالممارسة الدولية، لأننا نعرف أن خبرتكم السياسية الواسعة ستتمكنكم من قيادة أعمال دورة الجمعية العامة هذه بفعالية وذكاء ومهارة. ولهذا أقدم لكم أفضل تمنياتي في انتخابكم وفي أداء المهمة التي يطلب منكم تحقيقها، حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، من هذه المنصة التاريخية الرفيعة.

وقد ترأس سلفكم، السيد ستويان غانيف، وزير الشؤون الخارجية السابق لبلغاريا، أعمال دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين بكفاءة وفعالية تستحقان تقديرنا وامتناننا. ونود أن نهنئه من كل قلوبنا.

وأود أيضا أن أشيد بصفة خاصة بأميننا العام، السيد بطرس بطرس غالي، على الطاقة الهائلة التي يبذلها بالشجاعة وبعد النظر الكبيرين لضمان تنفيذ المبادئ وتحقيق الأهداف الواردة في ميثاق منظمنا. إن الصداقة الشخصية التي تربطني بذلك المواطن العالمي البارز طيلة ما يقرب من ٢٥ سنة تسمح لي بأن أكرر من جديد ذكر التقدير والإعجاب اللذين أكنهما له دائما.

وأخيرا، أود أن أقدم تهاني بلدي لجميع الدول الأعضاء الجديدة في منظمنا - الجمهورية التشيكية، والجمهورية السلوفاكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وإمارة موناكو، إمارة أندورا وأريتريا. وأرحب بها جميعا في أسرة الأمم المتحدة.

لقد تشرفت قبل ما يقرب من ١٥ سنة، في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، لأول مرة، بوصفي الوزير الجديد للشؤون الخارجية للسنغال، بمخاطبة هذه الجمعية. وقد أشرت، بوصفي رئيسا شابا للسلك الدبلوماسي في بلد إفريقي، إلى المشاكل العديدة التي كانت تواجه المجتمع الدولي في ذلك الوقت، والتي كانت تدور حول نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى تتعلق بحصول الشعوب التي لم تمر بعد بتجربة الحرية، والتي كانت قد حرمت من الممارسة الكاملة للحقوق غير القابلة للتصرف والمتأصلة في كل إنسان على وجه الأرض على السيادة السياسية. وتلك الشعوب محرومة من تلك الحقوق من قبل رجال آخرين، شعوب أخرى، ودول أخرى وأمم أخرى بإسم نظام كان مفروضا عليها وكانت خاضعة له. وكان أملاها في أخوتها في البشرية الوسيلة الدفاعية الوحيدة التي تمتلكها.

ومع ذلك، إن هذه الجهود وحقيقة أن الصراع لم يسمح له بالانتشار خارج المناطق المعنية لا ينبغي أن تشتتا انتباهنا عن المسائل المبدئية العميقة ذات الصلة.

وهذا هو السبب في أننا نود أن نعرب عن تأييدنا القوي لحكومة البوسنة والهرسك. ونعتقد أن ميثاق الأمم المتحدة من شأنه أن يتعرض للخطر الكبير لو أصبحت المنظمة طرفا في أي ترتيب يجبر أمة ذات سيادة وعضوا زميلا في الأمم المتحدة على الاستسلام للعدوان. وليس من شأن ذلك أن يكون تغاضيا عن الإرهاب فحسب - إن من شأنه أن يكون مكافأة له.

وفي السعي إلى ضمان ألا تصبح الأمم المتحدة مجرد عامل آخر في معادلة سياسية محلية، توجد عدة مقترحات للإصلاح. وهي تستهدف إشاعة الثقة لدى الأعضاء بأن قرارات الأمم المتحدة تعبر عن أوسع نطاق ممكن للرأي العالمي. وإذا ساعدت أيضا على حل المشاكل المالية العميقة التي تواجه المنظمة العالمية، فإنني أرى أن من المفيد أن ننظر فيها على نحو مؤيد.

نحن جميعا لدينا وجهات نظر مختلفة حول كيفية عمل الأمم المتحدة على أفضل نحو ممكن. ومهما كانت هذه الآراء، فإنني أمل في أن نبذل كل جهد ممكن لتشجيع رابطاتنا الإقليمية ودون الإقليمية على القيام بدور مؤيد وحيوي. من الناحية المثالية، إن كل منطقة ستعمل بخطة الخاصة بها من أجل السلم والتنمية والمكاملة لعمل الهيئة العالمية. وكلما زاد القيام بذلك زادت قدرة الأمم المتحدة على العمل بالطريقة التي تكون بها أكثر فعالية - بوصفها سلطة الملاذ الأخير. وبهذه الطريقة، أعتقد أننا نستطيع أن نحرز تقدما كبيرا صوب ما وصفه الأمين العام بنظام دولي قادر على العمل.

السيد نياس (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

إن اجتماع الجمعية العامة في كل سنة في نيويورك حدث عالمي، نعبر فيه كل سنة عن أمل الأمم والشعوب في إيجاد أساس مشترك، عن طريق الحوار والجهد المشترك، لتعيش معا مصيرها المشترك. في عالم يصبح يوميا أكثر تنوعا تشهد فيه الشعوب الكثير جدا من التناقضات، ألا يمكن هنا والآن أن تبدأ الإنسانية في صداقة وثيقة وحوار أخوي، بإمكانياتها الفكرية والخلقية التي لا حدود لها، عملية مراجعة النفس وأن تتوافق مع الضمير العالمي، الذي هو أيضا أساس ندائنا الإنساني بالعيش معا وفي وئام؟

بذلك الإيمان يقدم وفد السنغال - الذي شارك في انتخابكم، سيدي الرئيس، إدراكا منه لسجلكم

جديدة. كل هذا يجري وسط أوضاع تعرض، على نحو متزايد، السلم الدولي للخطر. ومن شأن هذه الأوضاع أن تفضي، إذا لم تكن حذرين، إلى فقدان الصبر، وإلى التعصب، وإلى السخط، وإلى الافتقار إلى الحوار - وباختصار إلى مواجهة حتمية. وهذا التهديد غير مقبول ويجب علينا ألا نقبل به.

لهذا السبب، أود، إلى جانب زملائي رؤساء الوفود الآخرين، وبالنيابة عن بلدي - البلد الأفريقي والبلد السهلي والبلد النامي - أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تكرار القول للأمم المتحدة هنا أنه على الرغم من جميع هذه المشاكل، ليس لدينا الحق في أن نياس.

ومن البديهي اليوم أن خلاص البشرية يكمن في التضامن وفي الصداقة والتعاون بين بني البشر. إن وجهي تعزيز العلاقات الأساسية والمنطقية بين الشعوب هما، أكثر من أي وقت مضى، الحوار والاتفاق اللذان يجري الإعراب عنهما من خلال لغة واضحة تترجم أفكارنا حول الإنسان وحول الحياة.

ومن حسن الطالع أن بلدا مثل فرنسا - وأنا سعيد بذكره مع البلدان الصناعية الأخرى التي تساعد إفريقيا - أكد مجددا في باريس قبل أيام قليلة على لسان السيد ألين جوبي، وزير الشؤون الخارجية، أن الغرب عامة والبلدان الأوروبية خاصة يجب أن تدرك أنه إذا بقيت أغلبية سكان العالم جائعة وفقيرة، وتتحمل عبء الاختلالات في الاقتصاد الدولي، وإذا رأت، بالإضافة إلى ذلك، أن جهودها الرامية إلى تحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية تتحطم بفعل جميع أنواع الصعوبات، فحينئذ سيكون هناك دائما خطر زعزعة السلم الدولي.

إن البلدان الصناعية، يجب عليها أن تتحرك في الاتجاه الصحيح، ويجب عليها أن تفهم بأن التضامن الدولي لا يمكن الإعراب عنه إلا من خلال المساعدة التي يجب على الدول أن تتبادلها فيما بينها. وفي هذا الصدد، فإن قارتنا إفريقيا والعديد من البلدان الآسيوية ينبغي أن تتلقى هذه المساعدة في إطار من الاحترام المتبادل. وبعبارة أخرى، فإن الاقتراح بوضع "خطة للتنمية" المقدم من الوفد البرازيلي بدعم من مجموعة الـ ٧٧ لمواكبة "خطة للسلام" التي وضعها أميننا العام السيد بطرس بطرس غالي، اقتراح يستحق عناية المجتمع الدولي. وهذا التدبير الهام يظهر أوجه قلق رئيس دولة السنغال، الرئيس عبدو ضيوف الذي، عندما خاطب هذه الجمعية العامة العام الماضي في هذا التاريخ بالذات، أطلق فكرة إبرام اتفاق عام بشأن التضامن بوصفه أساسا لقيام تعاون اقتصادي دولي مثمر، وهو

ونقطة الاهتمام المركزية الأخرى هي التباين الخطير في الظروف الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية للأمم. وبعض هذه الأمم قد كانت لها السيطرة شبه الكاملة على التطورات العلمية. والتكنولوجيا الصناعية، والنقل والاتصالات، ووسائل الإعلام الثقافي وشبكات التجارة العالمية. وقد سيطرت أيضا على المواد الخام التي كانت تنتج، بقدر كبير، في الأقاليم المتخلفة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة فريشيت (كندا).

في الوقت نفسه، وبينما كانت أسعار المواد الخام تتراجع سنة إثر سنة بوتيرة سريعة جدا، اضطرت دول أخرى ذات موارد ضئيلة إلى شراء السلع الاستهلاكية من البلدان الصناعية بسعر مرتفع. وكانت تلك الدول تكرر لهذه العمليات مجمل دخلها الذي يتوفر من التصدير وبالتالي كانت عاجزة عن الاستثمار لكفالة تنميتها الذاتية. ولأنها لم تستطع التخلص من المديونية، فقد فقدت جزءا كبيرا من سيادتها الذاتية في نفس الوقت الذي كانت تخطو خطواتها التجريبية الأولى على الساحة الدولية.

وها نحن اليوم، بعد ١٥ عاما، نجتمع معا في جو منعم بالتضامن، لنجري تقييما للشروط الذي قطعناه في مسيرتنا.

والحقيقة أن العالم تغير - نعم تغير - والتحويلات التي تطيح نهاية القرن العشرين هذه عميقة جدا بحيث أن المجتمع الدولي بأسره يشعر بالحاجة إلى إصلاح جذري لطريقة عمل الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بتشكيل مجلس الأمن، والإدارة المالية للأمم المتحدة والتعاون من أجل التنمية، وهذا غيض من فيض الاحتياجات الأكثر إلحاحا اليوم.

إن العالم تغير. أما بالنسبة إلى القارة الأفريقية، على سبيل المثال، فإن معظم الشعوب التي كانت سابقا تحت الحكم الأجنبي حققت الاستقلال، وأنشئت الدول وأرسيت الهياكل الاقتصادية، ودرب الزعماء السياسيون والاقتصاديون وانطلقوا لمساعدة هذه الشعوب في تحقيق أمانها.

إلا أن أوجه التفاوت لا تزال قائمة على الرغم من أن الأزمة العالمية التي لا مثيل لها تؤثر اليوم في اقتصادات جميع البلدان، بما في ذلك حتى البلدان الصناعية الأكثر تطورا. ويبدو أن الاقتصاد العالمي أصبح مضطربا وفقد توازنه. فثمة قوانين جديدة تسن وتطور يوميا سعيا لإيجاد توازنات جديدة وحلول

من إبرام اتفاق سلم جديد ينبغي أن يفضي، كما نأمل بحماس، إلى تحقيق تسوية نهائية لذلك الصراع الأخوي؛ وموزامبيق ورواندا حيث أبرمت اتفاقات مماثلة وحيث لا تزال الأمم المتحدة تعنى على نحو هادف بتنفيذها العملي والكامل.

وتحضرني أيضا جنوب افريقيا حيث تحقق تقدم كبير نحو إزالة نظام رفضه وأدانه العالم بأسره، وحيث يجب على الناس، متحدّين في تنوعهم المثمر، أن يعملوا من أجل بزوغ مجتمع إنساني يتسم بالعدالة والمساواة. وبلدي السنغال سيستجيب للنداء الذي أطلقه من هذه القاعة قبل أيام قليلة الرئيس نلسون مانديلا، حينما دعا، من على هذه المنصة بالذات، المجتمع الدولي إلى اعتماد طريقة جديدة تتماشى مع تطور الحالة في بلده.

هذه الأمثلة كلها أمثلة ممتازة تدل على أن الأزمة الجديدة هذه تحمل آمالا جديدة، على الرغم من أنه لا تزال لدينا أسباب تدعو إلى قلق مشروع، والحقيقة أنه على الرغم من الانتصارات التي حققتها الحرية، فإن النتيجة عندما تتحرر الشعوب، لا تكون دائما السلام والواقع الموروث عن انهيار النظام القديم غالبا ما يكون في الحقيقة إرثا غير عملي ويصعب تدبيره. فعلى أنقراض الظلم الذي دام فترة طويلة جدا، يجب علينا أن نبني عالما جديدا، عالم الحرية والسلم، عالم العدالة والتقدم.

خلال فترة الانتقال المضطربة هذه، تعود بنا صراعات الحدود والمشكلات الدائرة بين الجيران والتوترات الدينية إلى صراعات - متمثلة في الحرب الأهلية، وإبادة الجنس البشري، وتخاصم أعضاء مجتمع الوطن الواحد - اتسم بها عهد كنا نعتقد أنه مضى. فيوغوسلافيا والصومال وأنغولا: أمثلة عديدة تبين أن السلم العالمي، الذي هو هدف رئيسي ترتجيه الأمم المتحدة، ليس سوى مطمح.

ولذلك، فإن التحدي هو بذل كل ما بوسعنا لكي تشهد جميع أنحاء العالم الحريات المستعادة وهي تمهد السبيل للسلم. ويرى بلدي، السنغال، الذي التزم دائما، وبكل طريقة ممكنة، بتوطيد السلم وتعزيز الأمن، إن العمل من أجل هذا الهدف يعني، أولا وقبل كل شيء، العمل بقوة على تثبيت سيادة القانون في العلاقات الدولية. والواقع أن السلم والأمن الدوليين لا يمكن ضمانهما إلا إذا امتثلت جميع أمم العالم بسيادة القانون في ممارستها لعلاقاتها مع الأمم الأخرى. وذلك القانون يجب أن يكون واحدا بالنسبة للجميع إذا أريد للعدالة أن تسود.

القوة الدافعة للتضامن بين الشمال والجنوب بصورة متجددة.

إن الحكمة الأفريقية القديمة - الحكمة القديمة لقارتنا - تعلمنا أن البشر الذين يستطيعون لوحدهم أن يغيروا ويحسنوا بيئتهم الذاتية، يتمتعون بطاقات فكرية ومعنوية هائلة، وهي طاقات تركز على الذكاء والخيال والقدرة على النهوض إلى مستوى يسمح لهم بأن يفوا بأمانيهم يجب علينا أن نبقي متحدّين يساعد بعضنا بعضا.

وفي هذا الصدد، يشني وفد السنغال ثناء مهيبا على المجتمع الدولي لبذله الجهود التي مكنت من توقيع الاتفاق بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. إن هذا الحدث التاريخي يضع نهاية لعدة عقود من العدواة والضغينة الأمر الذي كلف آلاف الأرواح وخلف العديدين جرحى أو وحيدّين، أيتاما أو أرامل - كل ذلك بسبب الاقتتار إلى التفاهم الذي أفضى بدوره إلى تدمير ظروف التنمية في البلدان الشرق أوسطية بصورة خاصة. علاوة على ذلك، ارتفعت أسعار النفط ارتفاعا حادا اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ الأمر الذي أدى إلى نشوء التضخم الذي اتسم به الاقتصاد العالمي مذاك في كل أنحاء العالم.

إن الأمر يتوقف على المجتمع الدولي الآن للعمل من أجل تعزيز هذه الخطوة الهامة باتجاه تحقيق سلم شامل وعادل في الشرق الأوسط. وبغية ذلك، تستطيع أسرة الأمم المتحدة أن تعتمد، كما في الماضي، على دعم بلدي الثابت والفعال لكفالة أن ينجح الاسرائيليون والفلسطينيون في تحقيق الوئام بين الناس في الأراضي المقدسة الغنية بقيم التسامح والحكمة والوفاق.

هكذا أيضا ننظر إلى الجهود التي بذلت لحل صراعات كانت تبدو في الماضي أبعد من أي حل إنساني. وتحضرني جملة صراعات، منها كمبوديا حيث أفضت خطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة إلى إجراء انتخابات عامة وقانونية وديمقراطية في أيار/مايو ١٩٩٣، كان نتيجتها تشكيل حكومة شرعية؛ والسلفادور حيث، بعد عدة سنوات من الحرب الأهلية، أدت المفاوضات التي أجريت برعاية الأمم المتحدة إلى التوقيع في بداية العام الماضي على اتفاق المكسيك الذي يبدأ بفترة انتقالية تمضي إلى إجراء انتخابات عامة مقررّة في بداية عام ١٩٩٤؛ وليبيريا حيث أن المبادرات المتكررة التي قام بها أعضاء الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، بدعم من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، مكنت في تموز/يوليه ١٩٩٣

جانبا، جميع الجهود الرامية الى مساعدتهم في هذا الصدد.

وهناك أيضا الحالة في الصومال، حيث لا يزال من المتعين بذل جهد كبير لاستعادة السلم وتنظيم دولة قابلة للحياة. والأمم المتحدة تسير في الاتجاه السليم هناك، فهي تدير أضخم العمليات وأشدّها طموحا في تاريخ افريقيا على الإطلاق. يود بلدي أن يعرب عن سعادته مرة أخرى إزاء تنظيم هذه العملية في بلد يعاني اليوم من حالة مأساوية معقدة. فقد هدمت الهياكل الأساسية، وانهارت الدولة وتسبب الصراع الداخلي بين الأشقاء في تشريد السكان بأعداد ضخمة.

وإزاء هذه الحالة المأساوية، وتأييدا لاتفاق أديس أبابا، الذي نشأ عن مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال المعقود في ٢٨ آذار/مارس الماضي، منح المجتمع الدولي، عن طريق الأمم المتحدة، لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ولاية تسمح لها بمواصلة نزع السلاح والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية والعمل في الوقت نفسه على تعزيز المؤسسات الوطنية، وهذا هو الأمر الأهم.

ويسعدنا أن نلاحظ، أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد بدأت اليوم، وعلى الرغم من الاضطرابات المتقطعة التي شهدتها الشهور الأخيرة، في مساعدة الشعب الصومالي على استعادة سيادته وسلامة دولته. ومن مصلحة الصومال، بل ومصلحة المجتمع الدولي بأسره، أن تستمر هذه البعثة وأن تحقق النتائج المرجوة.

وأود في هذا الصدد أن أختتم بياني بعبارات الأمل.

يسود اليوم إدراك واضح بأن مجتمعنا على كوكب الأرض مترابط على نحو لا فكاك منه، وأنه يستند الى وحدة طبيعية تستند الى الاكتشافات العلمية والطبية وسرعة الاتصالات. ولكن على الرغم من هذا التقدم ذاته، بل وربما بسبب هذا التقدم ذاته، لا يزال التوازن في عالمنا هشاً بصورة ما.

لذلك، فإن دعوتنا بوصفنا بشرا وهبوا نعمة العقل، هي أن نظل متحدين وأن نضمن معا، متكاتفين، بقاء الجنس البشري. ويحتم علينا واجبا أن نعمل على تهيئة الظروف التي تتيح لشعوبنا أن تحيا أجلا طويلا وتنعم بالصحة السليمة، وأن نعمل على تهيئة الظروف التي تكفل للأجيال المقبلة أن تستفيد بأكبر قدر ممكن من الخبرات التي تجمعت لدينا والتي نكتسبها الآن، لكي يتمثل ميراثنا الذي نخلفه لهم غدا في عالم نجا من

وفي هذا السياق، وبصدد مأساة شعب الكويت الشقيق، أرحب بالنتائج السعيدة التي توصلت إليها لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية. ولا بد للمجتمع الدولي أن يواصل حماية جميع الدول من أي تهديد خارجي لاستقلالها وسيادتها.

كذلك تتجه أفكارنا الى البوسنة والهرسك الدولة الشاهدة العضو في الأمم المتحدة. وأعتقد أن المجتمع الدولي سعى جاهدا في كل مرحلة من مراحل تطور الحالة في يوغوسلافيا السابقة الى ضمان سلامة البوسنة والهرسك الإقليمية وسيادتها، وإن المجتمع الدولي ملتزم، قبل أي شيء، بإعمال حقوق شعب البوسنة، وهو شعب بات اليوم، على نحو لا يمكن إنكاره، ضحية إبادة الجنس حقا. ولا بد من احترام هذا الالتزام لأن مصداقية منظمتنا ذاتها معرضة للخطر.

وعلى أية حال، فلنكن نبيي على احترام ذلك الالتزام يعترم بلدي، الذي يتولى رئيس دولته رئاسة مؤتمر القمة الاسلامية السادس، أن يواصل جهوده التي بدأها فعلا من أجل الإسهام في تعزيز السلم في البوسنة والهرسك، بالتعاون الوثيق مع جميع البلدان التي تؤمن بمثل السلم والعدالة العليا ذاتها.

ويذهب تفكيري أيضا الى الحالة المؤلمة السائدة في أنغولا. ويبدو اليوم أن اتفاقات بيسيس قد انهارت على الرغم من أن طرفي الصراع قد أبرمها بملاء ارادتهما. إن يونيتا بتشكيكها في صحة الانتخابات التي نظمت قبل سنة بموجب اتفاقات بيسيس نفسها، أغرقت أنغولا مرة أخرى في جو مشحون بالخطر والبلبل. وتتطلب ضخامة الدمار والمعاناة التي تسببت فيها هذه الحالة بذل جهود عاجلة للتوصل الى وقف نهائي لإطلاق النار واستئناف المفاوضات. والإطار لذلك موجود فعلا وهو: اتفاقات بيسيس، التي أيدتها الأمم المتحدة. والمبادئ التي ينبغي أن يستند إليها أي حل للصراع واضحة كل الوضوح أيضا، وهي تتمثل في: ضمان سلامة أنغولا الإقليمية ووحدة الوطنية، كما تتمثل، قبل كل شيء، في احترام إرادة الشعب الأنغولي المعرب عنها بحرية في الانتخابات التي جرت قبل سنة.

واستنادا الى هذه الأسس، يود بلدي أن يرسل من هنا نداء جديا الى جميع أشقائنا وشقيقاتنا في أنغولا، وفي مقدمتهم أشقاؤنا وشقيقاتنا في يونيتا، لكي يدركوا أن مواصلة القتال ليست في صالح الشعب الأنغولي. فمصالح هذا الشعب تكمن في شيء واحد هو الجهد الوطني الذي ينبغي أن يبذله الجميع لاستعادة السلم والوئام في أنغولا. ونحن أبناء السنغال، نؤيد من

وفي عالم غير مستقر يكتنف عملية تطوره الكثير من التعقيدات نجد أن الأمم المتحدة، في الوقت الذي تأخذ فيه في اعتبارها المسؤولية المباشرة للدول المعنية، فإنها تواجه تحديات كبيرة في اضطلاعها بمسؤوليتها الرئيسية، ألا وهي إستعادة السلم والاستقرار والمحافظة عليهما. ولم يحدث قط من قبل أن كانت الأمم المتحدة متواجدة ونشطة في مثل هذا العدد الكبير من النقاط الساخنة عبر القارات كما هي اليوم. وفي هذا الصدد، قدم لنا الأمين العام نهجا شاملا لعلاج هذه المشكلة في تقريره "خطة للسلم" (A/47/277).

إن شعب فييت نام لديه رغبة جادة في أن يكون السلم المرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقلال الوطني والسيادة من المكونات الأساسية للنظام العالمي الجديد. ونحن نؤيد الرأي الوارد في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/48/1)، الذي يقول أن هناك اعترافا متزايدا

"أن الدول وسيادتها لبنات بناء لا غنى عنها في النظام الدولي وفي حل المشاكل". (A/48/1، الفقرة ١٣).

إن احترام الاستقلال الوطني والسيادة والهوية لكل بلد، وتعزيز التعاون الدولي، وتسوية المنازعات من خلال المفاوضات السلمية، وعمليات التوفيق المتبادلة، واعتبار السلم والاستقرار والتعاون من المصالح الأساسية طويلة الأجل لكل دولة وللمجتمع الدولي ككل - كل هذه الأمور تشكل مبادئ توجيهية للعلاقات فيما بين الدول لا بد وأن تحظى باحترام الأمم المتحدة ودولها الأعضاء. إن مجلس الأمن منوط به المسؤولية الرئيسية عن أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق باستعادة السلم وصيانتها. غير أن المسؤولية عن إنجاز هذه المهمة لا تقع على عاتق مجلس الأمن وحده بل تشاركه فيها جميع الأمم. لذلك ينبغي أن تكون لجميع الدول الأعضاء كلمة في تحديد الأهداف والمبادئ التوجيهية للقرارات والإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وبذلك فقط يمكن أن تكون الأمم المتحدة منظمة عالمية حقا وأداة مشتركة لمجتمع الدول القومية. والمبادئ التي ينبغي أن تحكم قرارات مجلس الأمن هي: احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وعدم إجبار الدول على أي شيء أو التدخل في شؤونها الداخلية، والحصول على موافقة الأطراف المعنية، والسعي الدؤوب لتسوية المنازعات من خلال المفاوضات السلمية.

ويشهد العالم اليوم فتوحات رائعة في مجال

الدمار، وطبيعة سخية وأرض موحدة تقوم على أساس وطيد من الصداقة والأخوة والمحبة والسلام.

السيد فان فان خاي (فييت نام) (تكلم بالفييتنامية، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): بالنيابة عن وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية أود أن أقدم للسفير إنسانالي أحر التهاني بمناسبة انتخابه لرئاسة دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين هذه.

ونحن نكن كل التقدير للجهود الهائلة التي بذلها سعادة الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، وهو يشغل منصبه هذا المقترن بالمسؤولية الجليلة، وما أحرزه من إنجازات إيجابية، خدمة لقضية السلم والأمن الدولي والتنمية والتعاون فيما بين الأمم. وفي نيسان/أبريل من هذه السنة، رحبت حكومتنا وشعبنا بحرارة وتقدير عظيم، تدفعهما الرغبة في تعزيز تعاون فييت نام مع الأمم المتحدة، بالأمين العام في بلدنا.

ونود أن نهني الأعضاء الجدد في أسرتنا، أسرة الأمم المتحدة.

خلال السنة المنصرمة منذ الدورة السابقة التي عقدتها جمعيتنا العامة، قدم لنا العالم صورة مرقطة تمتزج فيها الفرص بالتحديات، ويختلط فيها الأمل بالقلق. فخطر نشوب حرب إبادة عالمية أخذ في التراجع، ونشهد اتجاها متزايدا نحو الحوار والتعاون، في أشكال جديدة وعبر آليات جديدة، في مختلف المناطق وعلى نطاق العالم أجمع. وإن التقدم نحو استعادة السلم في عدد من الأماكن، لا سيما في كمبوديا والشرق الأوسط، يأتي الى العالم أجمع بأنباء سعيدة ويظهر أننا ما زلنا قادرين في أيامنا هذه وعصرنا هذا، عبر مفاوضات سلمية، على تسوية الصراعات التي كانت ذات يوم محتدمة وممتدة لفترة طويلة.

إلا أن ضمير الإنسانية وعقلها يساورهما قلق شديد بفعل الصراعات الدامية التي تجلب الموت والآلام للشعوب وتثير عدم الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبفعل الاتجاهات التي تنطوي على خطر التضرر وتدفع الى زيادة التسلح في مناطق معينة من العالم، وبفعل اتساع الهوة الفاصلة بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي، وبفعل مشكلات أخرى هامة ملحة ذات طبيعة دولية، مثل الانفجار السكاني، والتدهور البيئي، والأمراض الخطيرة، والجريمة العابرة للقارات، وما شابه ذلك.

إن توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن لزيادة طابعه التمثيلي، وتشجيع زيادة الشفافية في عمل هذه الهيئة ذات المكانة الهامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز فعالية الجمعية العامة، وتحسين الصلة فيما بين أجهزة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تحديث الآليات وتبسيط عمل الأجهزة من أجل كفاءة فاعلية أفضل وكفاءة أكثر في أنشطة الأمم المتحدة - كل هذه الأمور تمثل طلبات عاجلة تواجهنا ونحن نقرب من الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس هذه المنظمة. وترى فييت نام - وتشاركها في هذا الرأي بلدان أخرى كثيرة، خصوصا من بلدان حركة عدم الانحياز - أن حقوق الإنسان تعتبر في المقام الأول من شواغل واهتمامات كل بلد، وأن ممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلد ما تكون أولا وبالضرورة مسؤولية ذلك البلد. وفي نفس الوقت يجوز أن تتعاون الدول بعضها مع بعض في النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان على أساس احترام الاستقلال الوطني، والسيادة، والحق في تقرير المصير، وحق الدولة في اختيار مسار تنميتها، وفقا للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الأساسيين الخاصين بحقوق الإنسان. ونرى أن استخدام معايير مفروضة لحقوق الإنسان والديمقراطية كشروط مسبقة للتعاون فيما بين الدول مظهر من مظاهر عدم المساواة والافتقار إلى الديمقراطية في العلاقات الدولية.

وقد حدد مؤتمر فيينا مجالات تم فيها الاتفاق، وكشف في الوقت نفسه عن وجود اختلافات بارزة في الآراء فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ويحدونا الأمل في أن تقوم البلدان - انطلاقا من الالتزام بالقضية المشتركة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ومن الاعتراف بعالمية وخصوصية حقوق الإنسان على حد سواء - بالدخول في حوار يتسم بروح الاحترام المتبادل من أجل تحقيق وحدة المقصد بطرق ووسائل متنوعة للتنفيذ في ميدان حقوق الإنسان، وأصدر مؤتمر فيينا أيضا توصيات ترمي إلى دعم وتعزيز دور وفعالية الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أنه يتعين علينا أن نستخدم استخداما كاملا كل أجهزة وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة الموجودة حاليا، وأن نزيد من كفاءتها وفعاليتها. وعلى المنظمة أن تمحس وتزن بعناية أي مبادرة تطرح لإنشاء آليات جديدة، أخذة في الاعتبار الحاجة إلى تبسيط أجهزتها.

إن فييت نام بلد عاش حروبا طويلة مدمرة استخدمت فيها ملايين الأطنان من القنابل والذخائر والكيماويات السامة التي أدت إلى تدمير البيئة وإلى البؤس وفقد الأرواح وغير ذلك من النتائج الخطيرة التي

العلم والتكنولوجيا. غير أنه في هذا العالم، يوجد المئات من البلدان ومعهم البلايين من البشر الذين يتعرضون لخطر التخلف عن ركب تقدم البشرية، بينما تتركز الثروات والممتلكات في أيدي قلة من البلدان المتقدمة النمو. وتزداد الفجوة اتساعا في مستويات التنمية. وقد أدى ذلك، بالإضافة إلى عبء الدين الخارجي المتراكم إلى دفع البلدان النامية إلى وضع غير مؤات على نحو دائم في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية بين الشمال والجنوب. وينطوي ذلك الواقع على تحديات محتملة للأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. لذلك يتعين علينا أن نتفهم تفهما كاملا الآن أكثر من أي وقت مضى العلاقة القائمة بين السلم والأمن والتنمية.

إننا نؤيد المقترح الخاص بأن تضع الأمم المتحدة "خطة للتنمية" تكون فعالة وشاملة، ونرى أن تنفيذ هذه الخطة بموارد معززة يشكل عاملا أساسيا في إقامة نظام عالمي جديد مستقر ومنصف. وتعتبر برامج الأمم المتحدة الانمائية والمساعدات التي تقدمها أكثر البلدان المتقدمة نموا إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان الفقيرة، تعهدات لا تفيد جانبا واحدا فقط، بل هي ضرورية لتحقيق الاستقرار العام وتنمية العالم وشتى المناطق وكل الدول. ونرى أن إلحاق شروط سياسية بالمساعدة الانمائية والتعاون يتعارض مع مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة للعلاقات الدولية المفيدة.

ومن ناحية أخرى، تأمل البلدان الفقيرة في ألا تؤثر التكلفة سريعة التزايد لعمليات حفظ السلم على قدرة الأمم المتحدة في ميدان التعاون الانمائي. وهي تود أن ترى اهتماما متوازنا من جانب الأمم المتحدة يولى لخطة السلام وخطة التنمية.

ومن الاتجاهات الهامة لأنشطة الأمم المتحدة التي تعبر عن الاهتمام الآخذ في الاتساع الذي يوليه المجتمع الدولي في هذا الصدد النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ويوضح المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه الماضي بجلاء الصلة الوثيقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي رأينا أنه ينبغي إيلاء أهمية متساوية للديمقراطية والنهوض بها في نفس الوقت داخل كل بلد وفي العلاقات القائمة فيما بين الدول. ولا بد من أن يقترن احترام حقوق الإنسان باحترام المساواة فيما بين الدول وكذلك بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وتحتاج الأمم المتحدة ذاتها إلى إصلاح تنظيمها وطريقة عملها حتى يمكن كفاءة الديمقراطية والعدالة والمساواة لجميع الدول الأعضاء.

السكانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي وغيرها، بالإضافة إلى العديد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية في العالم وذلك لما قامت به من تعزيز واستئناف وزيادة المساعدات التنموية والانسانية لفييت نام.

كذلك نقدر تقديرا عظيما الدعم الذي قدمته في الوقت المناسب حكومات السويد وفرنسا واليابان وغيرها من البلدان، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية، وذلك لمساعدة فييت نام في تسوية متأخراتها مع صندوق النقد الدولي، الأمر الذي أدى إلى البدء في الحصول على مساعدات ائتمانية من المؤسسات المالية والنقدية الدولية. ومما لاشك فيه أن تلك المساعدات لازمة لبناء الهياكل الأساسية الاجتماعية الاقتصادية في فييت نام.

كذلك نقدم امتنانا للشركات العديدة، من نحو ٥٠ بلدا، التي قدمت إلى فييت نام للاستثمار والتعاون التجاري في هذه المرحلة الأساسية من تنميتها.

وفي رحلتنا صوب اقتصاد السوق الدينامي والسليم الذي يدار ادارة حسنة على مستوى الاقتصاد الكلي، ولتحقيق نمو سليم وسريع ومتواصل بغية تحقيق الأهداف المتمثلة في اقامة أمة مزدهرة وبلد قوي ومجتمع متحضر وعادل، فاننا لا نزال نواجه صعوبات وتحديات وأوجه ضعف كثيرة. وفي هذا المنعطف تكتسي المساعدات المتزايدة من الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى التعاون والدعم المقدم من مختلف البلدان، قيمة وجدوى بالغتين.

وعلى أساس النهج الرئيسي لوضع استراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى عام ٢٠٠٠ يشكل فيها الانسان الهدف والقوة المحركة فإن فييت نام تضطلع في وقت واحد باصلاحات اقتصادية وبتجديد تدريجي للنظام السياسي بغية تعزيز حقوق الشعب والمواطنين على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. وقد بذلت جهود مضيئة لإقامة حكم القانون في الدولة عن طريق اصدار الدستور المعدل لعام ١٩٩٢، وانتخاب مجلس تشريعي وطني جديد وتعزيز سلطات ومسؤوليات الأجهزة المنتخبة وزيادة عملية وضع القانون.

ووفقا للتقاليد الانسانية لأمتنا فاننا نؤيد القضاء على التحيز والإنتقام ونتطلع صوب المستقبل.

تعاني منها أجيال عديدة إلى الآن. وهي تضطلع الآن بعملية إعادة التجديد، والتغلب على الصعوبات والتحديات بغية تحقيق الاستقرار والتنمية والتكامل في المجتمع الدولي.

إن فييت نام، التي تقع في المنطقة الأكثر دينامية للتنمية في العالم، لديها الموارد والصعوبات وأمامها الفرص والتحديات الناشئة عن ظروفها التاريخية الخاصة وأحوالها الطبيعية وموقعها الجغرافي السياسي والاقتصادي. ونحن نواجه اليوم تحديا خطيرا يتمثل في كيفية التغلب في أسرع وقت ممكن على حالي الفقر والتخلف والانضمام إلى ركب التقدم في المنطقة والطريقة الوحيدة هي أن نستغل كل الموارد الوطنية وهذا يعني في المقام الأول أن نلجأ إلى الدينامية والقدرة على الابداع لكل فرد فيتنامي وان نوسع في نفس الوقت تعاوننا الدولي في ظل الصداقة مع جميع البلدان على أساس مبدأ الاحترام المتبادل للاستقلال الوطني والسيادة، وعلى أساس المساواة والمنفعة المشتركة.

إن تحقيق هذا الهدف يحملنا على البدء وزيادة الجهود صوب تجديد كل مناحي الحياة الاجتماعية وتركز هذه الجهود في الصميم على اقتصاد السوق وعلى تطبيق حكم القانون حد الاتقان في دولة يكون الحكم فيها حقا حكم الشعب من الشعب وإلى الشعب.

إن عملية التجديد تركز على الميدان الاقتصادي بغية تطوير الاقتصاد المتعدد القطاعات الذي يعمل تحت آلية السوق لاقامة نظام اقتصادي منفتح على المستويين الداخلي والخارجي، ولتحسين وظائف الدولة وانماط الادارة فيها. وفي ظل ظروف الخطر، وفي وقت أصبحت فيه مصادر المساعدة الرئيسية من بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي غير متاحة، فإن عملية إعادة التجديد ساعدت اقتصاد فييت نام في التغلب على معظم الصعوبات وفي انهاء الانكماش وفي تخفيض التضخم ووضعه تحت المراقبة وفي تحقيق معدل نمو في الناتج القومي الاجمالي وصل إلى ٧,٢ في المائة خلال السنوات الثلاث من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ وفي تجميع مستويات أولية متواضعة من الادخارات الوطنية وفي تحسين حياة الشعب على نحو تدريجي.

وما فتئت فييت نام تجذب على نحو متزايد الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الانمائية. وأود بالنيابة عن حكومة وشعب فييت نام أن أعرب عن شكرنا الخالص للوكالات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة

طي صفحات الماضي وتطلع إلى المستقبل، على استعداد لتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة على أساس المساواة والاحترام المتبادل دون أية شروط مسبقة. إن هذا يستجيب للتطلعات واهتمامات شعبي البلدين ويخدم السلم والاستقرار والتعاون والتنمية في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

ما زال في فييت نام عشرات الآلاف من الأشخاص المفقودين منذ الحرب ولم يعثر على جثثهم حتى الآن، كما أن في فييت نام ملايين من ضحايا الحرب يحتاجون إلى المساعدة. ونحن نشعر بتعاطف عميق إزاء مشاعر الأسر الأمريكية التي فقدت أحباءها في حرب فييت نام، ولقد تعاوننا في الماضي ونتعاون الآن وسنستمر في تعاوننا النشط في المستقبل مع الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي فيما يتعلق بقضية المفقودين أثناء العمليات. ونعتبر أن هذه القضية قضية إنسانية خالصة.

اننى على ثقة من أن حسن النية والتزام ما يمليه الضمير من جانب الشعبين الأمريكي والفيتنامي، بالإضافة إلى المصالح المباشرة الطويلة الأمد للبلدين ستسود في النهاية على العقبات القائمة حتى يمكن تطبيع العلاقات بين البلدين.

اسمحوا لي أن اختتم بياني بالاعراب عن الأمل في أن ترقى الأمم المتحدة إلى مستوى التحدي المتمثل في اغتنام الفرص والتغلب على التحديات حتى تصبح بحق مؤسسة تعهد إليها جميع الدول الأعضاء بتطلعاتها وتعلن فيها وجهات نظرها وتنسق أعمالها. إن فييت نام في جهودها من أجل التجديد والتنمية والاندماج مع المجتمع الدولي ستكون دائما عنصرا ايجابيا لتحقيق السلم والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي، وشريكا أميناً يعتمد عليه في مجال التعاون في المنطقة وعلى الصعيد العالمي كله.

السيد ساي (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود بداية أن أقدم بالتهاني للسفير إنسانالي على انتخابه بالإجماع رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، إن خبرته الطويلة والثرية تؤهله على النحو المناسب لرئاسة هذه الدورة، ويمكنني أنؤكد له أنه يحظى بكامل تأييد وفدي وتعاوني في اضطلاع برسالته.

أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم لسلفه، سعادة ستويان غانيف، ممثل بلغاريا، بتهاني القلبية على إدارته الناجعة للجمعية العامة خلال دورتها السابعة والأربعين.

وقد أفرج عن جميع الذين وقفوا في الماضي في صفوف خصومنا، وهم الآن يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة. إن جميع الفيتناميين الذين يرغبون في تحقيق فييت نام قوية ومزدهرة، والذين يحترمون القانون، سيجدون لهم مكاناً في الاتحاد العظيم للأمة، حتى ولو كانت لهم آراء سياسية مختلفة.

إن عملية التجديد وسياسة الوحدة الوطنية الشاملة تشكلان المحرك الأساسي للتنمية في البلاد، وتسمحان في نفس الوقت لقدرات الفيتناميين الموجودين خارج البلاد بالمشاركة في بناء بلدهم السابق.

إن فييت نام تنتهج سياسة خارجية تقوم على الانفتاح وعلى تنوع وتعدد علاقات التعاون الصادق مع جميع البلدان وتتهيء بذلك مناخاً دولياً مؤاتياً لاصلاح وتنمية بلدنا.

وبهذه الروح اشتركت فييت نام بنشاط في ايجاد حل سلمي للمسألة الكمبودية ونفذت اتفاقات باريس وتعاونت مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. لقد أقمنا علاقات حسن الجوار مع كمبوديا آمليين أن تصبح كمبوديا بلد سلام واستقلال وحياد وعدم انحياز تنعم بعلاقات صداقة مع البلدان الأخرى.

نود أن نهنئ الحكومة الجديدة في كمبوديا ونحن على استعداد لأن نسوي مع تلك الحكومة، على نحو مشترك أية موضوعات تحظى باهتمام مشترك. ونعرب عن رغبتنا في أن تتخذ الحكومة الكمبودية والأمم المتحدة تدابير فعالة لحماية المواطنين الفيتناميين الذين يعيشون في سلم في كمبوديا ولتأمين سلامتهم ومنحهم نفس الحقوق والخدمات التي ينعم بها مواطنو البلدان الأخرى الذين يعيشون في كمبوديا.

إن فييت نام لا تدخر جهداً من أجل إقامة علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان المجاورة، وتواصل اتباع سياسة التفاوض السلمي لايجاد حلول مرضية للمنازعات الاقليمية ومنازعات الحدود سواء في البحر أو على الأرض. ولئن كنا نعمل من أجل ايجاد الحلول، فاننا نطالب جميع الأطراف المعنية بأن تمتنع عن القيام بأي عمل يعقد الحالة، وتحجم عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتسوية النزاعات.

إن حقيقة إن العلاقات بين الولايات المتحدة وفييت نام لم تصبح طبيعية على الرغم من مرور ٢٠ سنة على انتهاء الحرب ليس أمراً طبيعياً كما أنه لا يتفق مع اتجاه عصرنا. إن فييت نام، التي ترغب في

لدى استعراض نتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، يسعد وفدي اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين يمثّلان مسودة لحقوق الإنسان في القرن القادم. وأحث الجمعية العامة على النظر في هذه الوثيقة وإقرارها. لكننا نأسف لعدم موافقة المؤتمر على استحداث منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان. إن حكومتي لا تزال تؤيد تأييدا تاما هذا الاقتراح حيث إننا مقتنعون بأن هذا المنصب إذا استحدث، فسيسهل تحقيق المزيد من التنسيق بين جهود الأمم المتحدة ويوفر استجابة أسرع وأكثر فعالية للحالات الخطيرة للانتهاكات الصارخة.

مع ذلك، ينبغي التصدي على نحو كامل لقضية حقوق الإنسان بشتى عناصرها، فإن الحقوق السياسية والمدنية تسير جنباً إلى جنب مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والمشاكل من أمثال الفقر والجوع والأمية التي تميزت بها البلدان النامية، تشكل خطراً داهماً على استقرار واحترام الحقوق السياسية في هذه البلدان، ووفقاً لما أعلنه رئيسي، السير داودا جاوارا في مؤتمر فيينا بشأن الحقوق السياسية والحق في التنمية:

"ينبغي أن نذكر أنفسنا بأن الحقين مترابطان ولا يمكن تجزئتهما وبأنه من الضروري أن نوليها اهتماماً متساوياً وأن ننظر فيهما على وجه السرعة".

ومما يبعث على الأسى أن نلاحظ أنه في الوقت الذي أصبح فيه القيم المعترف بها دولياً، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون، أمراً مألوفاً في الحياة اليومية في كل مكان تقريباً، هناك صراعات مستعصية على الحل فيما يبدو في بقاع أخرى من العالم تهدد بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

إن الحالة في الصومال التي بدت وكأنها تتحسن قبل عام بالكاد، تدهورت فجأة وأصبحت مبعث قلق عميق، ويزعج وفدي على وجه الخصوص التطور المثير للأحداث الذي أدى إلى وفاة بعض أفراد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكذلك بعض الصوماليين ولأسر كل الجنود الذين لقوا حتفهم ولأسر الضحايا الأبرياء للصراع الصومالي، نقدم تعازينا القلبية، ونحن نأسف بالغ الأسف لوقوع هذه الأحداث المؤسفة ولكن مهما كانت فظاعتها، يجب ألا تقلل من حماسنا أو تضعف من عزم المجتمع الدولي على مساعدة الصوماليين في مسعاهم نحو السلم الدائم والاستقرار، ويجب ألا ننسى الآن في غمرة هذه اللحظة، الانجازات البالغة الإيجابية للتدخل الذي يسر وزع الأغذية على السكان الذين كانوا يعانون من المجاعة في أبشع صورها.

دعوني أنتهز هذه الفرصة أيضاً لأشيد على وجه الخصوص من جديد بأميننا العام، السيد بطرس بطرس غالي، على القيادة الرفيعة المستوى التي يوفرها لمنظمتنا.

مما يشجعنا أن نلاحظ الزيادة السنوية في عضوية الأمم المتحدة، وهو ما يمثل على حد تعبير الأمين العام، انضجاراً في عضوية الأمم المتحدة. وأود أن أتقدم نيابة عن غامبيا وبالأصالة عن نفسي، بخالص التهاني لارتيريا، وإمارة أندورا، وإمارة موناكو لانضمامها كأعضاء في الأمم المتحدة، ويحدونا وطيد الأمل في أنها لن تتمكن من تحقيق تطلعاتها الوطنية فحسب، بل أن تسهم أيضاً في التحقيق الإيجابي لأمل الإنسانية في عالم أفضل.

بعميق مشاعر الصدمة والأسى علمنا بالزلزال المدمر في بعض أجزاء الهند. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بأخلص آيات عزاء حكومة غامبيا لحكومة الهند وأعضاء الأسر المنكوبة لوقوع هذه الكارثة ونثني أيضاً على الجهود الحميدة لحكومة الهند في مواجهة هذه الكارثة الكبرى.

نجتمع هذا العام إزاء خلفية من الأمل المتجدد إثر التطورات الهامة في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا. وحتى عهد قريب كانت أزمة الشرق الأوسط والحالة في جنوب أفريقيا تمثلان خطراً داهماً على السلم والأمن الدوليين، واليوم يمكن القول بقدر كبير من اليقين أن العملية السلمية لا رجعة فيها في كلتا الحالتين.

وثمة حدث آخر جدير بالذكر له أهمية دولية كبرى هو المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في حزيران/يونيه الماضي. إن هذا المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي جاء بعد وقت وجيز من إنتهاء الحرب الباردة وبعد ٢٥ سنة من إنعقاد المؤتمر الدولي الأول لحقوق الإنسان، يعبر عن آمال وتطلعات العديد من الملايين من البشر الذين يسعون إلى حلول لظروفهم وإعادة تكييفها وتغييرها وتحسينها. وبطرق شتى، مثل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان رمزاً لنهاية حقبة وبداية حقبة جديدة لحضارة عالمية وطيدة للنهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها.

وبالنسبة لنا نحن في غامبيا، كان عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان تجربة منعشة بالنظر إلى تقليدنا الراسخ في حماية حقوق الإنسان وتوحيدها. وقد مكنتنا المؤتمر من تعزيز عزمنا على مواصلة تأييد هذه القيم العزيزة على قلوبنا.

بإبرام اتفاق كوتونو للسلم وتشكيل مجلس للدولة من خمسة أعضاء يقود ليبريا إلى انتخابات ديمقراطية بعد ستة أشهر، يتجدد الأمل في التوصل إلى حل سلمي دائم للصراع في ليبريا. ونرحب بإسهام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، وتدعو جميع البلدان المانحة الأخرى إلى الإسهام على نحو مماثل بحيث يمكن وزع قوات إضافية لحفظ السلام في ليبريا دون إبطاء بغية ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق سلم الاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا.

بالنسبة لجنوب إفريقيا، توجد الآن مؤشرات واضحة على أن عملية السلام تسير في الطريق الصحيح وأن التغيير لا رجعة فيه. ويرحب وقد بلدي بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في محفل المفاوضات متعدد الأطراف بإنشاء مجلس تنفيذي انتقالي بعد الاتفاق على موعد إجراء أول انتخابات ديمقراطية لا عرقية.

وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا تاما نداء السيد نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي مؤخرا برفع الجزاءات. ويعتبر رفع الجزاءات إشارة إيجابية قوية لجميع الأطراف بأن المجتمع الدولي لن يقصر في تأييد وتشجيع عملية الانتقال الصعبة إلى مجتمع ديمقراطي لا عرقي. ومع ذلك، نأسف لعودة ظهور العنف الذي إن لم يعالج علاجاً ناجحاً قد يترك آثاراً خطيرة على الترتيبات الانتقالية. لهذا ندعو سلطات جنوب إفريقيا إلى مضاعفة جهودها لوقف التيار المتصاعد للعنف السياسي.

إن إحراز التقدم الذي حدث مؤخرا في محادثات الشرق الأوسط، وتجلي في الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على منح استقلال ذاتي محدود للفلسطينيين في غزة ومدينة أريحا يمثل تطورا نرحب به غاية الترحيب. هذا التطور خطوة رئيسية في السعي من أجل تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط. إننا نتقدم بتهانئنا القلبية إلى قادة الطرفين على شجاعتهم وبصيرتهم اللتين مكنتهم من تحقيق هذا النجاح، وإن كان محدودا، في منطقة كثيرا ما اتسمت بالكراهية والريبة والتخريب. صحيح أنه مازال هناك الكثير الذي يجب إنجازه، إلا أننا متفاؤلون بأن القوة الدافعة التي ولدها اتفاق إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سيحافظ عليها ويتوسع فيها بحيث يتمكن كل أطراف الصراع من دعم تصميمهم على البحث عن حل شامل ودائم وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ولئن كانت التطورات التي حدثت مؤخرا بين

ومهما أكدنا في هذه الظروف على ضرورة نزع السلاح العام والكامل لجميع الفئات، فلن نفي الأمر حقه من التأكيد، وينبغي مواصلة السعي بقوة متجددة، وأود أن أدعو الأمم المتحدة، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكل البلدان الأخرى التي وافقت على إرسال قوات إلى الصومال، إلى مواصلة مساعدتها حتى يمكن أن يعود السلم والأمن إلى هذه الأرض المضطربة.

ندعو كل أطراف الصراع إلى التعاون التام واحترام كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتنفيذ العاجل لاتفاق أديس أبابا الذي يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

تشكل الحالة في البوسنة والهرسك أيضا شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي. والجهود التي بذلت مؤخرا لارساء سلم حقيقي دائم في البلد لم تؤت ثمارها بعد. ومما يساعد على تفاقم الحالة الفشل في حسم الصراع حتى الآن ومواصلة تجاهل قرارات مجلس الأمن، وبخاصة القرار ٧١٣ (١٩٩١). وتستنكر غامبيا استمرار عدوان صربيا على جمهورية البوسنة والهرسك. وتستنكر الاستيلاء على الأراضي بالقوة، عن طريق الممارسات الدنيئة للتطهير الإثني وغيره من جرائم الحرب. ويقتنع وفد بلدي إقتناعا أكيدا أنه إن لم يكن لدى المجتمع الدولي الإرادة ولا القدرة على حماية السكان المسلمين العزل من العدوان الصربي، فلا بد أن تتاح لهم الفرصة للدفاع عن أنفسهم وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تسلم بأنه ينبغي للشعوب أن تتمكن من ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها. ونرحب بتشكيل محكمة دولية لجرائم الحرب كاستجابة مناسبة للفظائع التي ترتكب في البوسنة والهرسك.

في أنغولا، لا يزال القتال مستمرا بكثافة وضراوة لم يسبق لها مثيل. نحن ندين العدوان الوحشي السافر الذي تشنه يونيتا على حكومة أنغولا وشعبها. لقد أصدر شعب أنغولا قراره من خلال العملية الديمقراطية التي تركز على نفس المبادئ التي نادى بها في هذه القاعة. ولا بد أن نحترم هذا القرار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر كل الدعم اللازم للعمل ضد أية قوة تحاول تجاهله أو إلغاءه. ولهذا نرحب بالقرار الذي اتخذته مجلس الأمن مؤخرا بفرض الجزاءات على يونيتا.

هذا العام، عام ١٩٩٣، ليس عام صراعات واضطرابات وإراقة دماء فقط. لقد تحققت نجاحات باهرة في سعي البشرية إلى تحقيق السلم، وهذا يبشر بالخير للمستقبل.

الحاجة الى المعونة.

ولهذا يهمننا أن يجري الانتهاء على عجل من جولة أوروغواي التي نأمل أن تعالج المسألة الشائكة، مسألة الوصول الى الأسواق، حيث أنها مصدر قلق كبير في البلدان النامية.

أخيراً، نستطيع أن نطلب إلى الأمم المتحدة، بشأن هذه المسألة، أن توفر الدعم الضروري للتنفيذ الناجح لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ولأعمال قوة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا.

إننا نرحب بالمبادرة التي قامت بها الحكومة اليابانية من أجل عقد مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الافريقية، ونأمل في أن يسهم في تعبئة الموارد المالية والتقنية التي يحتاج إليها كثيراً لكفالة التنمية في افريقيا.

إن غامبيا، في ترجمتها لروح ريو دي جانيرو إلى أفعال، أطلقت خطة العمل البيئي بغية التصدي للمشاكل البيئية الخطيرة التي تواجه البلد. وإذ نأتي من بلد سهلي، نبقي قلقين بصورة خاصة حيال التهديد المستمر الذي يشكله الجفاف وأعمال الإنسان تجاه نظامنا البيئي الهش. إننا نرحب بإنشاء اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية وبدء عملية المفاوضات لوضع اتفاقية دولية ترمي إلى مكافحة الجفاف والتصحر في افريقيا بصورة خاصة، وستستمر غامبيا في تقديم دعمها الكامل لهذه اللجنة.

إن نجاح الجهود التي نبذلها من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والبرامج الأخرى التي حظيت بالموافقة عليها في ريو وأقرتها الجمعية العامة سيعتمد إلى حد بعيد على توفر الأموال والتزام شركائنا بتقاسم الموارد وتشجيع نقل التكنولوجيا بغية إقامة شراكة عالمية حقيقية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، فإننا نشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي إعادة تشكيل مرفق البيئة العالمية بغية إتاحة المزيد من مشاركة البلدان النامية في جميع أنشطته فضلاً عن إدراج التصحر بوصفه أحد المجالات المؤهلة للحصول على تمويل من المرفق. ويؤمل في أن يكون في المرحلة الثانية من المرفق قاعدة مالية موسعة بغية إتاحة الانفاق على نحو أكبر وأرشد.

اسرائيل وجيرانها العرب تبعث على التفاؤل، فإن الحالة بين الكويت والعراق لم تحرز تقدماً مماثلاً. أدعو حكومة العراق أن تمثل امتثالاً تاماً لقرارات الأمم المتحدة، وأن تكفل بصفة خاصة الافراج المبكر عن المسجونين الكويتيين وغيرهم من المسجونين.

تابعنا باهتمام كبير إجراء الأمم المتحدة للانتخابات في كمبوديا بنجاح. ونهنئ الأمين العام وموظفيه، كما نهنئ كل البلدان التي ساعدت على استتباب الاستقرار مرة أخرى في كمبوديا. ونأمل أن تتعزز الدروس المستفادة من هذه الممارسة وتطبق على بؤر الاضطراب الأخرى التي تتطلب مساعدة الأمم المتحدة.

ولا يعود تهديد سلم العالم واستقراره الى الصراعات المسلحة فحسب بل الى العوامل الاقتصادية والاجتماعية أيضاً. فالكساد الاقتصادي العالمي يؤدي الى تعقيد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين الصعوبات الاقتصادية الملحة التي لا تزال تواجه البلدان النامية مشكلة خدمة الدين الخارجي، وهي من أكبر العقبات في سبيل التنمية. وقد زاد حجم الدين في بلدان افريقيا جنوب الصحراء الى ١٨٥ بليون دولار - أي ما يوازي ١١٠ في المائة من اجمالي الناتج المحلي لهذه المنطقة. وافريقيا اليوم تدفع ثلث اجمالي دخلها من الصادرات الى البلدان المتقدمة النمو في الشمال لخدمة ديونها. ولا يمكن السماح باستمرار هذه الحالة. وهناك حاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، لبذل الجهود الدولية المتضافرة والمبتكرة لايجاد حل دائم للمشكلة. وإننا نرى أن المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان الصناعية منه، لا يعطي هذه المشكلة مستوى الاهتمام الذي تتطلبه.

ولئن كانت مديونية افريقيا مستمرة بلا هوادة، فإن انتاجها الزراعي والصناعي يستمر في التدهور. ويزيد من سوء هذا التأثير السلبي المزدوج التضخم الشديد الذي يسهم في احداث انخفاض شديد في المدخرات والاستثمارات المحلية.

والتزام المجتمع الدولي بالتنمية المستدامة في افريقيا يمكن تعزيزه على أكمل وجه من خلال تشجيع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، علاوة على زيادة نقل الموارد المالية الدولية الى المنطقة. وهذا حيوي بالنسبة لأي تحسين طويل الأمد في الحالة الاقتصادية في افريقيا.

أود أن اضيف أن منع الممارسات التجارية المجحفة سيساعد مساعدة كبيرة على القضاء على

المنطقة وتؤكد لهم على استعدادها للتعامل معهم بروح من الصداقة والتضامن.

إن رئيس الجمعية العامة ينتمي إلى بلد صديق هو غيانا الذي فعل الكثير من أجل أن يكون في طبيعة من ساعدوا الشعب الناميبي في كفاحة من أجل تقرير المصير والتحرير والديمقراطية. وغيانا حكومة وشعبا لم تدخر جهدا، قولا وفعلًا، في إظهار دعمها الثابت للقضية الناميبية وتضامنها معها في مختلف محافل العالم.

إنني أعلم هذا كله لأنني قضيت عدة سنوات في الأمم المتحدة، وخلال هذا الوقت قمت بزيارة جورجيتاون، عاصمة بلده، وأنحاء أخرى من غيانا في أكثر من مناسبة. إن الحفاوة والصداقة الحميمة اللتين أبداهما شعبه الشقيق تركتا في عميق الأثر. وأثناء خدمة بلده العظيم ماضيا وحاضرا، تعاونًا هو وأنا في مسائل مختلفة ذات اهتمام مشترك وإزاء هذه الخلفية من الصداقة والتضامن المتبادلين، أتقدم إليه إذن بأحر التهاني على انتخابه الرائع رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة، وهي الدورة التي تتصف بالتحدي. إن قيادته الأصلية تدل فعلا على كفاءة اختتام مداولاتنا بنجاح.

وأود أيضا أن أسجل تقديرنا الصادق لخلفة سعادة السيد ستويان غانيف ممثل بلغاريا على القيادة الفعالة التي أظهرها في الدورة الماضية.

وما برح أميننا العام اللامع، السيد بطرس بطرس غالي، يقود، منذ تعيينه في منصبه، حملة عالمية فعالة ومبتكرة تهدف إلى ترشيد وتعزيز دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وفي المسائل الاقتصادية والإنسانية. وإن "خطة السلم" التي وضعها توفر إطارا مفيدا لمناقشة هذه المسائل وغيرها من المسائل الملحة المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين. وتشيد ناميبيا بالأمين العام على جهوده الدؤوبة.

وإذ نقف على عتبة ألفية جديدة، ونحن على وشك الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، فإن من المؤاتي أن نتوقف ونقيّم عملنا. فهذه فترة أمل وثقة كبيرين في فعالية الأمم المتحدة. وبالتالي، هذا يقتضي بصيرة وبعد نظر جديدين؛ ويلزم اتخاذ قرارات شجاعة ومبدعة.

لقد أدركت الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، بالقرار ٦٢/٤٧، بشأن "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية"، أنه في ضوء الحالة الدولية المتغيرة، هناك ضرورة لإعادة

إن عقد اجتماعات قمة بشأن مسائل ذات اهتمام رئيسي للبشرية أصبح عرفا راسخا الآن. واجتماعات القمة هذه تتيح الفرصة للتوصل إلى اتخاذ قرار جماعي على أعلى مستوى بشأن السبل والوسائل الآيلة إلى حل هذه الصعوبات. وعلى ضوء ذلك، نرحب بانعقاد المؤتمر العالمي المعني بالسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥.

وبينما نقرب أكثر فأكثر من نهاية هذا القرن، كذلك تقترب الأمم المتحدة من ذكرها السنوية الخمسين لتدلل على نضوج أفكارنا والحكمة في أعمالنا سعيا إلى السلم والأمن العالميين. وبما أن الدور الرئيسي للأمم المتحدة هو صون السلم والأمن العالميين، فمن الحتمي في هذا العصر الذي يعقب الحرب الباردة أن يجري إعداد الهيئة العالمية للاضطلاع بولايتها كما نص عليه ميثاقها، مع أخذ المناخ السياسي الدولي السائد في الاعتبار.

وفي هذا الصدد، يلاحظ وفد بلدي باهتمام شديد إعادة تشكيل وإعادة تنشيط الأمم المتحدة. إننا نرحب بالجهود الرامية إلى تنظيم وترشيد أعمال الجمعية العامة على مستوى الجلسات العامة للجمعية العامة واللجان الرئيسية معا. ويؤمل في أن تعزز هذه الجهود دور الجمعية العامة في اتخاذ القرار وتعزيز فعاليتها وأدائها بوصفها أكبر وأهم جهاز في منظومة الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، ينبغي إعادة تحديد العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وتنسيقها على نحو أفضل.

أما فيما يتعلق بإعادة تنظيم مجلس الأمن، فينبغي أن تبذل الجهود لكفالة الشفافية في أعماله وأنشطته. وغامبيا تؤيد أية مقترحات لإعادة تنظيم مجلس الأمن على أساس التمثيل الجغرافي العادل.

أود أن أختتم بالإعراب مرة أخرى عن إيماننا بقدرة الأمم المتحدة، معززة بسلطتها ومصداقيتها، على مواجهة التحديات العديدة المقبلة.

السيد غورياب (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن ناميبيا حكومة وشعبا، أود أن أقدم بأعمق مشاعر عطفنا وتعازينا المخلصة إلى حكومة الهند وشعبها الصديق على الخسارة الفادحة في الأرواح وتدمير الممتلكات اللذين نجما عن الزلزال المدمر. إنني على ثقة بأن المجتمع الدولي سيمد إليهما يد العون الكاملة.

إن ناميبيا ترحب بجميع الأعضاء الجدد في

الآن يُنتظر من الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، أن تفعل الكثير في مجال حسم الصراعات. وأمام المنظمة فرصة ذهبية للوفاء بهذه التوقعات، التي "نحن شعوب العالم" حددناها في الميثاق، عن طريق زيادة تعزيز فعاليتها.

ومن المقبول كحقيقة أن السلم والاستقرار شرطان ضروريان، ولكنهما غير كافيين، للتنمية الاقتصادية. وبالتالي، ينبغي أن يسير صنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية.

وكيما تكون عمليات حفظ السلام فعالة، ينبغي للدول الأعضاء أن تسدد على الفور اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، نؤيد إنشاء صندوق احتياطي من أجل تحسين التمويل الأولي لعمليات حفظ السلام.

في كمبوديا، أنجزت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا مهمتها بشكل مرض. وكان من دواعي سرور ناميبيا أن تسهم بموظفين لعملية الاقتراع ووحدة من العربات المصفحة بطاقمها، اسمها "الذئب"، في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وقد فعلنا ذلك، في المقام الأول، لأن ناميبيا كانت الموقع الذي سجلت فيه عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام أول نصر على نطاق واسع. وأن ناميبيا ستدرس بعين العطف إمكانية المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المقبلة.

وللأسف، إن عمليات حفظ السلام الأخرى لم تحقق بعد نفس النتائج الإيجابية. ويحدونا الأمل في أن تواصل الأمم المتحدة المساعدة لحل الصراعات في الصومال، وأنغولا، ورواندا، وليبيريا، وموزامبيق، وهايتي، والبوسنة والهرسك، وغيرها.

فيما يتعلق بأنغولا، كان رفض السيد سافمبي لنتائج انتخابات العام الماضي نكسة كبيرة. فقد أغرق هذا البلد الشقيق في أشد مأساة إنسانية مهلكة. ولا تزال المذابح المريعة تضيء حوالي ١ ٠٠٠ حياة بشرية يوميا. وذكرت الأنباء أيضا أن ما يتراوح بين ٢ و ٣ ملايين من الأبرياء في أنغولا يتعرضون لخطر الموت بسبب الآثار المباشرة أو غير المباشرة لهذه الحرب.

ويجب أن يمارس المجتمع الدولي ضغطا منسقا على السيد سافمبي حتى يقبل إرادة شعب أنغولا دونما تأخير. وما هو منتظر من السيد سافمبي الآن هو أن ينفذ على وجه السرعة اتفاقات بيسيس، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبروتوكول أبيدجان، ونتائج

تشكيل مجلس الأمن وتنشيطه وإضفاء الصبغة الديمقراطية عليه. فقد ولدت نهاية الحرب الباردة توقعات جديدة بأن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليات أوسع ويضطلع بدور أكبر في صون السلم والأمن الدوليين. ولكن إذا أريد لمجلس الأمن أن يكون جهازا من أجهزة الأمم المتحدة له مصداقيته، فلا بد له أن يفي بهذه التوقعات لعالم متغير كثير المطالب. لذلك يجب وضع هذا في الاعتبار عند معالجة "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية". ولا شك في أن التغييرات صوب جعل المجلس أكثر تمثيلا ستعزز مصداقيته وشرعيته وسلطته.

إن ناميبيا تؤيد الرأي بأنه ينبغي زيادة عضوية مجلس الأمن وإضافة أعضاء دائمين وغير دائمين، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل. وتحتاج إفريقيا ذاتها إلى أن تكون في المجلس، وكذلك الحال بالنسبة لآسيا وأمريكا اللاتينية. إن حق النقض الباث وغير الديمقراطي ينبغي إزالته بالكامل.

وبالمثل، هناك حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة الأجهزة الأخرى، مثل الجمعية العامة ذاتها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي للدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، التي تعمل بتعاون وثيق مع مجموعة ال ٧٧، أن تشارك بالكامل في المناقشات الجارية حول إعادة هيكلة الأجهزة الحيوية في الأمم المتحدة.

إننا نشهد ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية، تتميز بوجود ميل إلى توافق الآراء نابع من المصالح المشتركة التي تتعزز فيها مصداقية وأهمية الأمم المتحدة المركزية في معالجة الصراعات العالمية تعزيزا كبيرا. والواقع أننا شهدنا وفاء المنظمة بولايتها في ميدان صون السلم والأمن الدوليين.

ونحن في ناميبيا نعتقد أن هذه هي اللحظة المناسبة لإعطاء دور وهدف جديدين لألية لحسم الصراعات تصلح لعصر ما بعد الحرب الباردة واحتياجات وتطلعات الأجيال المقبلة. وأن الالتزام المتجدد بحسم الصراعات يجب ترجمته إلى برنامج عمل واقعي، يستند إلى الديمقراطية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم. إن البشرية تتوق إلى عالم سلمي وعادل ينعم بالرخاء. وعلى هذا الأساس، تتوخى ناميبيا مشاركة هادفة وتعاوناً معززا بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية في ميدان حسم الصراعات وعمليات الإغاثة الإنسانية في إفريقيا.

تاريخ جنوب افريقيا سيتسنى أخيرا لشعب ذلك البلد المجاور أن يشارك في انتخابات ديمقراطية حرة في ٢٧ نيسان/ أبريل من العام المقبل. مع ذلك نريد أن نحث شعب جنوب افريقيا بأسره على ضمان استمرار هذه العملية في اتجاهها الصحيح، وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة في عمل المجلس التنفيذي الانتقالي. وفي هذا السياق، فإننا نطالبهم بمساعدة المجتمع الدولي، بإنهاء العنف المتصاعد هناك على الفور. فالعنف وصناديق الاقتراع لا يسيران جنبا إلى جنب.

وتؤيد ناميبيا، جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء اللجنة المخصصة للجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، النداء الموجه من رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، السيد نيلسون مانديلا، برفع جميع الجزاءات الاقتصادية المتبقية ضد جنوب افريقيا. كما تؤيد ناميبيا رفع الحظر النفطي بعد تشكيل المجلس التنفيذي الانتقالي وبدئه أعماله، وكذلك بعد إقامة أو استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع جنوب افريقيا في أعقاب تنصيب حكومة مؤقتة منتخبة للوحدة الوطنية عقب إجراء الانتخابات الديمقراطية في العام القادم.

وقد شهد الشرق الأوسط، مهد بعض الأديان الكبرى في العالم، صراعات دموية خلال معظم هذا القرن، وكان مدرجا على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ تأسيسها. وترحب ناميبيا بالطفرة التاريخية المتمثلة في الاعتراف المتبادل وإعلان المبادئ الموقع بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة ومدينة أريحا. وبالرغم من العداء الطويلة الأمد، فقد استجمع قادة دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية شجاعته السياسية وعانقوا السلام. وليس لنا إلا أن نأمل في أن تكون المصافحة التاريخية بين السيد رابين رئيس وزراء اسرائيل، والسيد عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فاتحة خير لبداية عصر جديد في تلك المنطقة.

وهذه بطبيعة الحال، ليست سوى الخطوة الأولى، ولكنها تشكل أساسا متينا لبناء السلم الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط. ومع ذلك فلكي تنجح هذه المهمة، ينبغي توفير المساعدات الدولية المالية والإنسانية المستمرة على نطاق واسع.

وإننا إذ نشعر بالتشجيع إزاء الطفرة التاريخية الهامة في الشرق الأوسط والتطورات الإيجابية في جنوب افريقيا، وإذ نضع في اعتبارنا أيضا المناخ المواتي الآخذ في الظهور للتقارب في العلاقات بين

انتخابات العام الماضي، وكلها تمثل معا إطارا مناسباً لاستئناف المفاوضات مع حكومة أنغولا.

وترى حكومة ناميبيا أن استئناف المفاوضات ينبغي أن يؤدي إلى وقف مبكر لإطلاق النار مما يسمح بتوصيل المساعدات الإنسانية لشعب أنغولا المعذب، وتحقيق المصالحة وتعزيز حكومة الوحدة الوطنية.

ومن أجل هذه الغاية، وإزاء تعنت السيد سافمبي المستمر، لم يكن أمام مجلس الأمن من بديل سوى فرض جزاءات على منظمة يونيتا. ولذلك، تؤيد ناميبيا قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣)، الذي يدعو إلى جملة أمور منها حظر بيع الأسلحة والمواد الأخرى التي لها علاقة بالتسليح إلى يونيتا أو إمدادها بها أو بالمساعدات العسكرية، وكذلك النفط والمنتجات النفطية، ويحث كل الدول الأعضاء على تنفيذ هذه التدابير. ونعتقد أيضا أنه في حالة استمرار يونيتا في الازدراء بقرارات مجلس الأمن، يتعين فرض مزيد من أشكال الجزاءات العقابية.

وفيما يتعلق بالحالة في الصومال، تؤيد ناميبيا عمليات حفظ السلام هناك. ويرى وفدي أن نزاع سلاح مختلف الفصائل من شأنه أن يتيح لشعب الصومال مد الجسور الحقيقية للمصالحة وتحقيق استعادة المجتمع المدني.

وفي ظل الظروف الراهنة، وعلى الرغم من الاستفزازات التي ترتبها جماعة الجنرال عيديد، يتعين أن تواصل عملية الأمم المتحدة في الصومال تنفيذ ولايتها. إن قلوبنا تنفطر تعاطفا مع البلدان التي قدم مواطنوها التضحية العظمى لخدمة الأمم المتحدة والأخوة بين البشر، بما في ذلك الصوماليون الأبرياء. لكن أي انسحاب متعجل سوف يضر بشعب الصومال البريء، ويحتمل أن يؤدي إلى عكس اتجاه العملية برمتها. وهذا لا يجوز أن يسمح بحدوثه.

وفي موزامبيق، نشعر بالتشجيع إذ نلاحظ أن وقف إطلاق النار مستمر وأن العملية تتحرك إلى الأمام. ولا أستطيع أن أبالغ أكثر من ذلك في التأكيد على الحتمية المطلقة لإجراء الانتخابات في مناخ من السلم والثقة والتعاون - وهذا يعني أن يقتصر تواجد القوات المسلحة في قواعدها فقط وأن تسرح، بموجب اتفاق السلم العام الذي اتفق عليه في العام الماضي بين الطرفين.

وترحب ناميبيا مع الارتياح بالتطورات المشجعة التي حدثت أخيرا في جنوب افريقيا. فلأول مرة في

رؤية تمويل سخي وتنفيذ واسع النطاق لجدول أعمال القرن ٢١.

أود أن أنتقل الآن الى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهنا اليوم. على الرغم من الوعد الذي قطعته قادة العالم للأطفال في القمة العالمية من أجل الطفل التي عقدت هنا في نيويورك عام ١٩٩٠، لا يزال التعليم، والصحة، والمياه، والمأوى، والأمن الغذائي بعيدين عن متناول الملايين من الأطفال في العالم النامي، بما في ذلك ناميبيا.

وفي افريقيا، لا تزال مشاكل الجوع، وسوء التغذية، والمرض، وما الى ذلك تحول دون الوفاء بالالتزام الذي قطعناه على أنفسنا أثناء انعقاد المؤتمر الدولي المعني بمساعدة الطفل الافريقي في دكار في العام الماضي، بحيث تولى الأولوية الأولى للأطفال. وتعزيزا لهذا الالتزام، واقتناعا منا بأن مشاكل الأطفال الناميين لا يمكن معالجتها إلا بطريقة شاملة، فقد قمنا بالفعل بإدماج برنامجنا الوطني للعمل من أجل الطفل في خطتنا الشاملة للتنمية الوطنية. وتشكل هذه الخطة أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ناميبيا. وفي هذا السياق، تدخل الرعاية الصحية الأولية، والتعليم، وتوفير المياه، والتنمية الريفية ضمن أولويات خطتنا للتنمية الوطنية.

ولا بد لنا من أن ننفذ برنامج الرؤية الكاملة الذي اعتمدناه في دكار إذا كان لنا أن نحقق نتائج ملموسة بحلول عام ١٩٩٥ عندما نستعرض التقدم المحرز منذ القمة العالمية لعام ١٩٩٠، بما في ذلك على وجه الخصوص مصير ورفاه الأطفال الذين اجتاحتهم حالات الحرب.

إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد مؤخرا في فيينا زاد من فضح أعمال العنف الذي لا هوادة فيه وغيره من أشكال الظلم التي ترتكب ضد المرأة في كل أنحاء العالم. ويتضمن دستور ناميبيا أحكاما محددة عن حماية حقوق المرأة والنهوض برفاهها. وعلاوة على ذلك، فإن ناميبيا طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي ظل هذه الخلفية قمنا في ناميبيا باتخاذ تدابير لزيادة وعي المرأة بحقوقها وذلك بترجمة هذه الاتفاقية الى اللغات المحلية. وبنفس النبرة، نشيد بتعيين المقرر الخاص لدراسة قضية العنف ضد المرأة. إن ناميبيا، إذ تأخذ ذلك في الاعتبار، تتطلع الى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتترقب قراراته التي ستزيد من تعزيز قضية المرأة في العالم، ولا سيما في

الدول، فإننا نؤمن بأن الوقت قد حان لكي يقوم قادة الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا بالعمل على قطع مسافة الـ ٩٠ ميلا القصيرة التي تفصل بينهم بالمصالحة والتعايش السلمي. ونحن مقتنعون بأن ذلك يمكن أن يحدث لصالح أطفال البلدين، الذين شأنهم، شأن أطفال جنوب افريقيا واسرائيل وفلسطين، يأملون في مستقبل سلمي أزهي.

إن السلم والاستقرار في الشرق الأوسط لهما أهمية حاسمة ليس فقط بالنسبة لتلك المنطقة، بل أيضا بالنسبة للعالم كله. وفي هذا السياق تعلن ناميبيا مشاركتها في تأييد قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، الذي يتناول مسألة السلامة الإقليمية للكويت وحرمة حدودها. ونكرر تأييدنا الكامل لحق الكويت - شعبا وحكومة - في الدفاع عن سيادتها واستقلالها. فناميبيا دولة صغيرة، ونحن لذلك نتفهم الموقف الحرج الذي تواجهه الدول الصغيرة.

وخلال الدورة الماضية، قمت بإحاطة هذه الجمعية الموقرة علما بكل ما استجد فيما يتعلق بالتقدم الذي أحرز في مفاوضاتنا الثنائية مع حكومة جنوب افريقيا بالنسبة لمسألة نقل سيادة خليج والفيس والجزر المواجهة له الى ناميبيا وإدماجها فيها. واليوم يسعدني أن أعلن أن هذه المسألة قد تم حسمها أخيرا. وسوف تتم يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ عملية نقل سيادة خليج والفيس والجزر المواجهة له الى ناميبيا وإدماجها فيها. وبذلك ستستكمل أخيرا عملية إنهاء استعمار ناميبيا وتحقق وحدة أمتنا. وأغتتم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا العميق للدول الأعضاء على دعمها المستمر على مر السنين لقرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) بشأن مسألة خليج والفيس. وأود أيضا أن أشكر بصفة خاصة المحفل التفاوضي المتعدد الأحزاب في جنوب افريقيا لاعتماده قرارا هاما عجّل بهذه العملية.

لقد مثلت قمة الأرض في ريو نقطة تحول تاريخي في النضال الطويل من أجل زيادة الوعي الدولي بالطبيعة الحقيقية لأزمة البيئة العالمية. وقطعت تلك القمة شوطا طويلا في الواقع صوب تفهم أفضل لكيفية ارتباط التنمية الاقتصادية في المستقبل على نحو لا ينضم بالسياسات السليمة الرامية الى النهوض بالبيئة وحمايتها.

وتحقيقا لهذه الغاية، وتمشيا مع أحكام دستورنا، بدأت ناميبيا برنامجا لزراعة الأشجار على نطاق البلد كله لمنع زيادة التصحر وتردي البيئة. ومن الطبيعي أن ناميبيا - شأنها شأن البلدان النامية الأخرى - تتوق الى

أفريقيا.

تحدونا الرغبة في تحسين مناخ الاحترام والتعاون والصداقة بين بلدينا. إن توفير هذا المناخ سيمكننا من أن نتناول بطريقة موحدة، الكثير من القضايا والمهام التي تصنع العلاقة بين شعبين يربط بينهما التاريخ والجغرافيا والثقافة.

وتود حكومتني أن تؤكد تضانيها في سبيل السلم واحترام النظام القانوني الدولي، ويظهر ذلك واضحا في التزامها المخلص الذي لا يلين بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. ولهذا السبب فإن حكومة بيرو لا يسعها إلا أن توافق تماما على أن أي اختلاف أو نزاع بيننا ينبغي أن يحسم بالطرق السلمية الواردة في القانون الدولي.

وفي هذا الصدد وضع رئيس جمهورية بيرو السيد البرتو فوجيوري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ اقتراحا شاملا من أجل الصداقة والتعاون والتكامل. وبتطوير وتطبيق هذه الأهداف والمبادئ وتكييفها مع روح الصلات الأخوية المستلزمة في بروتوكول ريو دي جانيرو لعام ١٩٤٢ فإن ذلك الاقتراح استهدف وضع برنامج عمل مفيد ومثير للاهتمام لبيرو واكوادور بغية ترسيم الأجزاء المتبقية من حدودنا المشتركة بصورة نهائية وتوقيع معاهدة للتجارة والملاحة في الأمازون وروافده الجنوبية وتحقيق اتفاق واسع بشأن دمج الحدود والتوصل إلى اتفاقات تعزز الثقة والأمن المتبادلين.

وفي ذلك السياق من العلاقات الودية النافعة اقترحت بيرو إقامة حوار ثنائي عميق ومحادثات مباشرة بين الحكومتين. ويجري الإعداد كذلك لإقامة آلية للتنسيق والتشاور لم تكن موجودة حتى الآن. ونحن نشق في أن هذه الممارسة الدبلوماسية ستوفر مجالا للتنمية التي تعزز على نحو كبير الاتصالات الوطيدة بين الحكومتين. إن الصكوك الثنائية التي تربط بيننا توفر نظاما لحسم النزاعات برهن مرات عديدة على صحته وفعاليته في التغلب السليم على الصعوبات التي أدت إلى وضع ذلك النظام.

ووفقا للصكوك والآليات والنظم التي أشرت إليها اقترحت بيرو على اكوادور الإجراء السليم القابل للتطبيق المتمثل في أن يطلب البلدان على نحو مشترك من البلدان الكفيلة بروتوكول ريو دي جانيرو لعام ١٩٤٢ بأن تعهد إلى الكرسي الرسولي بتعيين خبير لاستكمال ترسيم الأجزاء المتبقية من حدودنا المشتركة.

وبنفس هذه الروح البناءة التي ينبغي أن تسود بين البلدين الشقيقين تعمل بيرو باستمرار على أن

هذه هي بعض الشواغل الكثيرة المدرجة في جدول الأعمال الاجتماعي لكل الأمم. لذلك فإننا نرى أن تعيين مفوض للأمم المتحدة يعني بحقوق الإنسان له مغزى كبير، ونحن نؤيد هذه الفكرة. ونود في الوقت ذاته أن نحث الجميع على أن ينظروا بعناية وواقعية في ولاية ومركز هذا الموظف الدولي رفيع المستوى.

وبغية مواجهة النقص الحاد في الإسكان، شرعت حكومة ناميبيا في وضع برنامج يستهدف توفير الإسكان الملائم للشعب الناميبي بحلول عام ٢٠٠٠. واعترافا بهذا الجهد الوطني، مُنحت ناميبيا لفيفة الشرف لعام ١٩٩٣ من الممثل لبرنامجنا الوطني للإسكان المسمى "فلنبن معا". وقد تسلمت هذه الجائزة قبل يومين زميلتنا الموقرة الأونورايل السيدة ليرتاتين أماثيلا وزيرة الحكم المحلي والإقليمي والإسكان. وأود أن أكرر الشكر الذي أعربت عنه للممثل على هذا الشرف الكبير.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على إيمان حكومة بلدي بأن الأمم المتحدة، باعتبارها هيئة دولية فريدة، يمكن أن ترقى إلى مستوى مثلها السامية المتمثلة في إقامة عالم ينعم بالسلم والأمن والعدل لنا وللأجيال المقبلة. وتتعهد ناميبيا بأن تلتزم التزاما كاملا بالعمل لبلوغ هذه الغاية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة. وقد طلب عدد من الممثلين التكلم ممارسة لحق الرد وسأعطيه الكلمة الآن.

أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تحدد بعشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غويلن (بيرو) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): بالأمس ٥ تشرين الأول/أكتوبر أدلى السيد ديفو باريدس بينا وزير خارجية جمهورية أكوادور الشقيقة ببيان أشار فيه باستفاضة، وأصاب، إلى العلاقات الودية بين بلدينا وإلى المبادرات الأخيرة لحكومتني بيرو واكوادور ورغبتهما المشتركة في توسيع الروابط التي تربط البلدين لصالح تنمية شعبينا والتقريب بينهما.

إن حكومتني توافق بالكامل على الملاحظات التي أبداهها السيد باريدس وزير الخارجية ذلك لأننا أيضا

اليونانية في البانيا.

ومن المؤسف حقاً أن الحكومة الحالية لا تزال تطبق بعض الممارسات التي اهتمت بها ونفذها النظام الشيوعي السابق، مثل التحديد التحكيمي لمناطق الأقليات.

إن اليونان التي تطبق بصورة دقيقة معايير وأحكام الوثائق الأساسية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأقليات تتوقع من البانيا أن تتصرف بنفس الطريقة التي تتسم بالاحترام وبصفة خاصة فيما يتعلق بحرية التعليم والحرية الدينية.

وبالإضافة إلى ذلك، عممت البعثة الدائمة لألبانيا بياناً صحفياً مؤرخاً في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ يشوه محتويات رسالة موجهة من السيد فان دير ستويل مفوض مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا السامي لشؤون الأقليات القومية إلى وزير خارجية البانيا. والواقع أنه بذلت جهود غير سليمة لعرض وجهات نظر السلطات الألبانية فيما يتعلق بمعاملة الأقلية اليونانية باعتبارها استنتاجات وتوصيات المفوض السامي نفسه.

واليونان، التي قدمت منذ بداية الحقبة الجديدة تأييدها لألبانيا في خطواتها الأولى صوب الديمقراطية والتعمير، تقبل الامتنان الذي أعربت عنه ألبانيا في هذا الصدد، وتنوي أن تكون جارا ودودا مؤازرا في المستقبل.

وهنا، أود أن أذكر أن مساعدة بلدي الإنسانية والاقتصادية لم تكن مقصورة على شمال ألبانيا، بل شملت وسط ألبانيا وجنوبها كذلك. هل لي أن أضيف أن موقف السلطات الألبانية وسلوكها تجاه الأقلية اليونانية سيمثلان العنصر الحاسم في علاقتنا.

وقد أحاط الوفد اليوناني علماً بالالتزام الذي قطعه على نفسه وزير ألبانيا للشؤون الخارجية إذ قال إن حكومته:

"مصممة على بناء دولة حديثة ومجتمع متحضر، يقوم على احترام حقوق الإنسان لجميع طبقات السكان دون استثناء أو تمييز ... حتى يمكن للأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات وطنية تأكيد هويتهم الوطنية الخاصة بهم".
(A/48/PV.5، الصفحتان ٥٢ و ٥٣)

ونحن نتطلع لرؤية الأعمال تعقب الأقوال.

يسود ذلك التعاون والتكامل بين بيرو واكوادور في جميع المناطق الجغرافية التي يشترك فيها البلدان، من المحيط الهادئ والإنديز إلى منطقة الأمازون الواسعة، وهي المناطق التي تعطي للعلاقة بين بيرو واكوادور شخصيتها وسماتها الخاصة. إن التحدي الجديد للقرن الحادي والعشرين يتمثل دون شك في استنباط برنامج للتنمية المستدامة في منطقة الأمازون. وبتنفيذ ذلك البرنامج يجب على الأمتين أن تجدوا مبرراً للروابط الجديدة التي تربطهما. وهذا من شأنه أن يعيد الترابط التاريخي الذي كان قائماً بين الأمتين من قبل عصر كولمبس وحتى مولد الجمهوريتين.

ومن ثم فقد شعرت حكومة بيرو بالسرور إزاء ما ذكره وزير خارجية اكوادور في بيانه من أن بلاده تعيد تجديد وتأكيد عزمها على نبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقتها مع بلادي، وقد شعرنا بالسعادة أيضاً لأن ذلك البيان يتفق تماماً مع تصميم بيرو في هذا الصدد على الاعتراف بالالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعهد بها البلدان، لتعزيز مناخ الانفتاح والثقة المتبادلة وتطوير مستوى من الأمن يستجيب لرغبتنا المشتركة في تقوية الصداقة والتعاون بين أمتينا.

وبسرور بالغ وجه السيد البرتو فوجيموري رئيس جمهورية بيرو دعوة حارة إلى رئيس اكوادور فخامة السيد سيكستو دوران بالين لزيارة بلدنا عندما يرى أن ذلك يساعد في تعزيز الصداقة بين بيرو وإكوادور. وبقدر متساو من السرور علمنا أن رئيس جمهورية اكوادور قبل الدعوة لزيارة بيرو التي سيسعى شعبها وحكومتها إلى رد التقدير والترحيب اللذين أبداهما شعب اكوادور النبيل لرئيس جمهورية بيرو خلال زيارته الرسمية لكويتو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

السيد ايكاركوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ عدة أيام حاول ممثل البانيا في ممارسة حق الرد على بيان وزير خارجية اليونان أمام الجمعية العامة، أن يرفض شواغلنا المشروعة بشأن الحالة غير المرضية للأقلية اليونانية الكبيرة في البانيا ونسب اهتمامنا غير المفهوم إلى "القومية المتطرفة لأغراض انتخابية". (A/48/PV.13، ص ٥٢)

ولكن المعاملة غير المقبولة للأقلية اليونانية ركز عليها الانتباه في العديد من تقارير الهيئات الدولية، وتأكدت مؤخرا في البرلمان الأوروبي الذي اعتمد بتاريخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣ قراراً يطلب فيه من الحكومة الألبانية أن تحترم الحقوق الثقافية والدينية للأقلية

الإشارة الى بلدي، وهي عبارات لا تليق بمركزه الرسمي.

ويؤمن وفدي بقوة بأن هذا السلوك ينبغي ألا يتكرر في هذه القاعة.

السيد هوكشا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
سيفتنم وفد ألبانيا الفرصة للرد على بيان ممثل اليونان في وقت لاحق من المناقشة العامة.

السيد كيم جاي هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يعرب عن أسفه إزاء استخدام وزير خارجية سنغافورة، في بيانه هذا الصباح عبارات غير مهذبة وغير أخلاقية لدى

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠